البعد الأمني في العلاقات العراقية- التركية

واثق محمد السعدون
مدرس مساعد/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

لطالما ارتبط العراق وتركيا بوجود قضايا أمنية مشتركة، وكانت معالجات تلك القضايا تختلف باختلاف الظروف الداخلية لكلا البلدين، والأوضاع الإقليمية والعالمية. إن تشابك العلاقات الدولية نتيجة تزايد المصالح المتبادلة بين مختلف الدول؛ جعل من مواجهة المخاطر الأمنية أمراً ملحاً؛ لما تفرضه تلك المخاطر من تحديات أمام معظم الدول. بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢، أصبح مبدأ التعاون في المنظور السياسي والأمني التركي، على نطاق المنطقة بما فيها العراق، ليس مجرد فرصة، بل خطوة ضرورية لضمان مستقبل سلمي ومزدهر في المنطقة. كما أن تركيا تعي بأن الأمن التركي أيضاً مرتبط بالأمن الإقليمي فمشاكل الأمن الإقليمي إذا لم تحل فإنها ستؤثر تأثيراً مباشراً على تركيا، مما يؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على تركيا، ولذلك، من أجل سلامة أمنها، ومن أجل دعم الدولة المجاورة، قامت تركيا باتخاذ موقفٍ متميزٍ وسياسة ناجحة إزاء العراق بعد الغزو الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣.

المقدمة

بر هن تاريخ العلاقات الدولية على إن صياغة ترتيبات أمنية مشتركة بين دولتين متجاورتين بشكل ينهي جميع الخلافات والتوترات والتناقضات في المصالح الأمنية، هي حالة إفتراضية يصعب تحقيقها. فالسلام والأمن الدولي، الحقيقي والواقعي، هو الذي تعترف فيه الدول بتناقضاتها وخلافاتها وتتعايش ضمنه، وفي الوقت نفسه تتعاون هذه الدول بينها بشتى الوسائل لمواجهة المشاكل الأمنية ذات الأبعاد والتأثيرات المشتركة. ويمكن لهذا

التوجه أن يضمن زيادة فرص التعاون والتواصل، والتقليل من مظاهر التوتر والحروب والصراع بين الدول المتجاورة.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات العراقية- التركية في المجال الأمني، من خلال إجراء مراجعة تاريخية مصحوبة بالتحليل لطبيعة هذه العلاقات والمراحل التي مرت بها. وقسمت الدراسة إلى خمسة محاور. تضمن المحور الأول (تاريخ العلاقات الأمنية بين العراق وتركيا) نبذة تاريخية عن هذه العلاقات للمدة منذ نشوء نظام الدولة الحديثة في البلدين مطلع القرن العشرين ولغاية نشوب حرب الخليج الثانية مطلع التسعينات من القرن ذاته. وبين المحور الثاني (معضلة الأمن الرئيسة بين العراق وتركيا) جذور وتداعيات المشكلة الأمنية المتجددة بين العراق وتركيا، المتمثلة بوجود قواعد لحزب العمال الكردستاني المناهض عسكرياً للدولة التركية في بعض مناطق كردستان في شمال العراق. أما المحور الثالث (تركيا وأمن العراق للمدة من ١٩٩١-٢٠٠٢) فقد تناول أهم الأحداث الأمنية التي حصلت بين الطرفين في تلك السنوات، بوصفها المدة الأكثر إضطراباً من تاريخ العلاقات الأمنية بين العراق وتركيا. فيما استعرض المحور الرابع (تركيا وإستحضارات الغزو الأمريكي للعراق) المواقف التركية من تلك الحرب، وأثرها في العلاقات التركية- الأمريكية. كما وضح المحور الخامس (حكومة حزب العدالة والتنمية التركي والأمن المشترك مع العراق) معالم تغير توجهات تركيا السياسية والأمنية نحو العراق بعد وصول هذا الحزب لسدة الحكم في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢، ورؤية حزب العدالة والتنمية التركي لمشاكل الأمن المشتركة مع العراق. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

اقتصرت الدراسة على تناول القضايا والأحداث ذات الطابع الأمني الصرف، المتعلقة بأمن الأفراد والجماعات والمنشآت والأراضي الوطنية

والحدود بين العراق وتركيا، ولم تتطرق إلى جميع القضايا التي يحتمل أن يكون لها انعكاسات على حالة الأمن المشترك بين البلدين. لذا نجد أن الدراسة لم تتطرق إلى المشكلة المزمنة بين البلدين، المتمثلة بتقاسم حصص مياه نهري دجلة والفرات، والسدود والمشاريع التركية المقامة عليهما، والتي تعد من القضايا المؤثرة في طبيعة العلاقات بين العراق وتركيا، والتي من الممكن أن يكون لها تداعياتها المؤثرة في أمن البلدين مستقبلاً.

١- العلاقات الأمنية بين العراق وتركيا: نبذة تاريخية

عندما تم التوقيع على معاهدة لوزان[١] في ٢٤ تموز/ يوليو عام ١٩٢٣ أصبحت تركيا جارة لإيطاليا (عبر جزر الدوديكانيز) ولفرنسا (عبر الانتداب الفرنسي على سوريا) ولبريطانيا (عن طريق الانتداب البريطاني على العراق) في الجنوب، والإتحاد السوفييتي السابق في الشرق والشمال. بمعنى إن تركيا أحيطت بخصومها الأقوياء في تلك المرحلة، وشعر الزعيم مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣- ١٩٣٨)[٢] والنخبة السياسية الجمهورية في تركيا آنذاك أنهم مضطرون لإقامة علاقات تجنح للسلام مع دول الجوار، وترتكز على أسس مستقرة تمكن نظامهم الفتي من العيش والاستمرار تحت مثل هذا الضغط، ولذلك تبنى أتاتورك شعار "سلام في الوطن وسلام في الخارج". وساعدت هذه الصفات الأساسية لسياسة تركيا نحو جيرانها على تفادي نشوب النزاعات والحروب (الكبيرة)مع الجيران، وأظهرت مع الزمن استقراراً نسبياً متميزاً للأوضاع الأمنية في هذا الجزء من الإقليم، مقارنة بأجزاء أخرى من المنطقة[٣].

ظهر العراق الحديث في زمن قريب من ظهور تركيا كدولة حديثة في أعقاب انحلال الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨). وشكلت الاعتبارات الإستراتيجية والنفوذ السياسي العاملين اللذين أديا إلى ظهور الحدود المشتركة بين البلدين وبقية الدول الأخرى المجاورة لهما. ولم

تظهر منازعات حدودية كبيرة بين تركيا والعراق، سوى موضوع مدينة الموصل، التي اقترحت تركيا في مؤتمر لوزان أجراء استفتاء عام في هذه المدينة لمعرفة رغبة سكانها بالبقاء ضمن الدولة العراقية، أم الانضمام لتركيا، غير أن البريطانيين رفضوا هذا الاقتراح، وأحيلت قضية الموصل إلى لجنة تحقيق دولية تابعة لعصبة الأمم، وفي عام ١٩٢٥ صدر حكم نهائي ببقاء الموصل ضمن العراق. احتجت تركيا على ذلك الحكم الذي كان ملزماً لجميع الأطراف، ثم ما لبثت تركيا وبريطانيا أن وقعتا في لندن في حزيران/ يونيو ١٩٢٦ معاهدة ثنائية وثقت اعترافهما بانتماء الموصل للعراق(٤). ذكر برسى كوكس Percy Cox المندوب السامى البريطانى فى العراق فى رسالة بعثها فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٢١ إلى وزير المستعمرات البريطانى فى ذلك الوقت ونستون تشرشل Winston L. S. Churchill (رئيس وزراء بريطانيا ١٩٤٠- ١٩٤٥، ١٩٥١- ١٩٥٥): "في إعتقادي إن تركيا في الوقت الحاضر لا تشكل خطراً حقيقياً على العراق، ومع ظهورنا في خلفية الأحداث والقضايا التي تخص العراق (يقصد الوجود العسكري البريطاني في العراق آنذاك) فإن تركيا لاتمتلك الوسائل أو الذرائع لتنظيم عدوان خطير ضد العراق، وحتى الإعتداءات التقليدية الأقل خطورة مثل الغارات الحدودية يمكن تفادي آثارها بالحوار الودي مع الأتراك"(٥).

لقد كان زعماء تركيا الجدد، إما زملاء دراسة أو رفاق سلاح وحروب في الجيش العثماني مع الزعماء العراقيين، لذلك سهلت لهم وحدة الثقافة المشتركة ولغة التفاهم الواحدة سبل اللقاء مرات عدة(٦). إذ إتفق البلدان عام ١٩٣٧ على إقامة نوع من التعاون الأمني والسياسي والإقتصادي بموجب اتفاقية (سعد آباد)(٧)، التي ضمتهما مع إيران وأفغانستان. وقد أبرم العراق وتركيا في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٤٦ معاهدة صداقة وحسن جوار بينهما مع ستة بروتوكولات ملحقة بهذه المعاهدة، والتي صادق عليها مجلس النواب

العراقي بصورة نهائية في ٧ حزيران ١٩٤٧. وأستمر هذا التقارب مع تركيا طوال مدة الحكم الملكي في العراق. فقد زار بغداد في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ رئيس الحكومة التركي آنذاك عدنان مندريس Adnan Menderes (١٩٥٠- ١٩٦٠)[٨]، وأعلن مع رئيس الوزراء العراقي السابق نوري السعيد[٩] عن عقد إتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين. وفي ٢٣ شباط/فبراير من العام ذاته، تم توقيع ميثاق أو حلف بغداد بين العراق وتركيا[١٠].

لقد كان ينظر إلى العراق وتركيا في تلك المدة (١٩٤٥- ١٩٥٨) على إنهما حليفين إستراتيجيين للمعسكر الغربي (الرأسمالي) أبان الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩١)، إلى درجة تم نشر مقالة في صحيفة (النجم الأحمر) التابعة للجيش السوفييتي في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧ أدعى بوجود مؤامرة أمريكية من عدة مراحل لغزو سوريا، التي كانت تحسب من أنصار المعسكر الشرقي (الإشتراكي) بزعامة الإتحاد السوفييتي السابق في ذلك الوقت، وتطرقت المقالة إلى أن تركيا والعراق سيقومان في أحد مراحل هذه المؤامرة المفترضة بدور رئيس من خلال التدخل المباشر لقوات البلدين البرية والجوية[١١]. لقد كانت العلاقات العراقية– التركية في تلك الحقبة، مرتبطة بالتحالفات الدولية والإقليمية لكل من تركيا والعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً والغرب عموماً من جهة، والموقف من الإتحاد السوفييتي ومعسكره الإشتراكي من جهة أخرى.

أعقب سقوط النظام الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨ توتر في العلاقات بسبب التقارب الذي حصل بين الحكومة العراقية الجديدة ودول المعسكر الإشتراكي. وقد زال هذا التوتر بعد أحداث عام ١٩٦٣[١٢] التي أدت إلى تبدل نظام الحكم في العراق، لكن مخاوف تركيا من انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة[١٣] المدعومة من قبل

الإتحاد السوفييتي ومعسكره الإشتراكي، كان يضفي طابعاً من عدم الارتياح على العلاقات بين البلدين. غير أن تأكيد القادة العراقيين الجدد على استمرار النهج السابق بإقامة علاقة جيدة مع الجارة تركيا، وعدم ظهور مايشير إلى ميول حقيقية لعقد اتفاقات وحدوية عند الطرف العراقي، جعل العلاقات العراقية– التركية تتجه نحو حالة من الثقة المتبادلة، والتي استمرت حتى بعد سقوط نظام الرئيس عبدالرحمن عارف (١٩٦٦- ١٩٦٨)، ومجيء نظام جديد للسلطة في العراق في السابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٦٨، إذ دخلت العلاقات بين البلدين بعد هذا التغيير طوراً مختلفاً لم تصل إليه في تاريخها المعاصر، وأقدم الجانب العراقي على اتخاذ خطوات متقدمة للغاية في هذا الصدد، مثل مد خطوط أنابيب من حقول النفط العراقية إلى الموانئ التركية على البحر المتوسط، واتفاقيات الـ (ترانسيت) التي منحت امتيازات سخية لشركات النقل التركية، والتعاون الأمني في المناطق الحدودية شمال العراق[١٤].

وقدر تعلق الأمر بالبعد الأمني، فقد أبرمت الحكومتان العراقية والتركية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ إتفاق أمن الحدود الذي يسمح لكل من البلدين بعد إخطار وموافقة البلد الآخر، القيام بعمليات (مطاردة حثيثة) للمسلحين المناوئين على عمق (١٠) كم داخل حدود البلد الآخر. وقامت القوات التركية بثلاث توغلات داخل الأراضي العراقية للمدة ١٩٨٧- ١٩٨٨ بموافقة الحكومة العراقية بموجب هذا الإتفاق. ثم قررت الحكومة العراقية عقب توقف الحرب بين إيران والعراق (١٩٨٠- ١٩٨٨) في الثامن من آب/ أغسطس ١٩٨٨ ترسيخ سلطتها في شمال البلاد، والتي وهنت جراء إنشغالها بالحرب، فقامت القوات العراقية بعمليات عسكرية في تلك المناطق خلال المدة من ٢٧ آب/ أغسطس– ٥ أيلول/ سبتمبر من العام ١٩٨٨، وقد أدت هذه العمليات إلى نزوح مايقارب الـ (٦٠) ألف من سكان المناطق الشمالية

إلى الأراضي التركية المحاذية للحدود مع العراق، فقررت تركيا إلغاء إتفاقية المطاردة الحثيثة من جانب واحد(١٥).

أقامت تركيا علاقات متوازنة مع طرفي الصراع خلال الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وسعت لإيجاد أرضية معينة تنطلق منها، لكي تكون وسيطاً بين الطرفين المتنازعين، وتحدد الموقف التركي في هذه الحرب بعناصر ومحركات، أهمها: تأكيد تركيا على مبدأ الحياد في النزاع وعدم التدخل، ومحاولة تركيا الاستفادة من هذا الصراع لتطوير اقتصادها، من خلال تلبية احتياجات البلدين المتحاربين، والانفتاح الاقتصادي على الدول المجاورة لهما، والعنصر الأخير، هو سعي تركيا للقيام بدور سياسي فعال في المنطقة(١٦). فقد إستطاعت تركيا خلال هذه الحرب تعديل ميزانها التجاري من خلال تجارة الحدود مع العراق وإيران، بحيث أصبح هذان البلدان الشريكين التجاريين الرئيسين لتركيا بعد المانيا، إذ شكلت تركيا الطريق الرئيس المؤدي إلى أوروبا بالنسبة للعراق وإيران، وبرز النقل البري كجانب مهم من النشاط الإقتصادي التركي، وأصبحت له مؤسسات عامة وخاصة في تركيا، عن طريق التجارة مع البلدين المتحاربين(١٧). إلا أن هذا لم يكن يعني أن تركيا لم تتخل عن حيادها طوال السنوات الثمان لهذه الحرب، فثمة مواقف عديدة دلت على وجود نوع من التنسيق التركي مع بعض الأطراف الدولية والإقليمية التي كانت لها مصلحة في إطالة أمد الحرب بقصد إضعاف العراق وإخراجه من المعادلة العسكرية للمنطقة، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) في مقدمة هذه الأطراف آنذاك. وقد ارتبطت هذه المواقف التركية المتناقضة مع الحياد بسلسلة من الحوادث التي تفيد بإستخدام الأجواء التركية في نقل أسلحة أمريكية وإسرائيلية إلى إيران، فيما عرف وقتها بـ (إيران–كونترا غيت)(١٨). فقد أشار تقرير أعدته لجنة خاصة في الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٨٧ إلى "أن تركيا كانت من ضمن (١٦) دولة استخدمت لنقل الأسلحة من (إسرائيل) إلى إيران"[١٩].

بالرغم من أن القوات التركية لم تشارك في الأعمال العسكرية في حرب الخليج الثانية (آب/ أغسطس ١٩٩٠- آذار/ مارس ١٩٩١)، إلا أن الرئيس التركي تورغوت أوزال (Turgut Özal)[٢٠] أصر بقوة في ذلك الوقت على إلحاق تركيا بركب التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق. لأنه رأى في تلك المشاركة فرصة لتركيا تمكنها من الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المنطقة. ولبلوغ هدفه خاطر أوزال بإثارة نزاع مع قيادة الجيش التركي، الذي كانت له رؤية مختلفة حول هذه الأزمة، ووصلت الخلافات إلى حد إستقالة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال نجيب تورمتاي (Najib Tormtay) في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. كما قام أوزال في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ بحث البرلمان التركي على السماح للطائرات الغربية المقاتلة بشن غارات ضد العراق انطلاقاً من قاعدة (إنجرليك) الجوية التركية[٢١]. من جانب آخر، بدأت الأوساط السياسية والإعلامية التركية بعد حرب الخليج الثانية تتحدث عن ضرورة حماية العراقيين الذين ينتمون إلى القومية التركمانية في مدينتي الموصل وكركوك، وأصدرت وزارة الخارجية التركية في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩١ بياناً في هذا الإتجاه جاء فيه: "إن تركيا لن تقبل مطلقاً إقامة أي نظام في العراق بشكل منحاز ضد أي فئة، وخاصة التركمان الذين ترغب تركيا في أن يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسة في العراق، وان يتمتعوا بكافة الحقوق والحريات مثل سائر العراقيين"[٢٢].

عندما فرضت العقوبات الإقتصادية على العراق في بداية أزمة الخليج الثانية، أقدمت تركيا على إغلاق خط الأنابيب الممتد بين حقول النفط في شمال العراق وميناء يومورتاليك النفطي التركي على ساحل البحر الأبيض

المتوسط، من تلقاء ذاتها، دون طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، التي اضطلعت بزعامة التحالف الدولي المناهض للعراق في تلك الحقبة، وتبنت تركيا خطاب هجومي شديد اللهجة إزاء العراق، مما أعاد إلى الأذهان صورة تركيا أبان خمسينيات القرن المنصرم، الحليفة للقوى الغربية. وحتى الدول العربية استشعرت القلق من الموقف التركي، بالرغم من انزعاجها من التهديد الذي شكله العراق في ذلك الوقت[٢٣].

٢- معضلة الأمن الرئيسة بين العراق وتركيا

أدت حرب الخليج الثانية (آب/ أغسطس ١٩٩٠- آذار/ مارس ١٩٩١)، إلى شل القدرة العسكرية العراقية بشكل مؤثر، إلى درجة إختلف فيها الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جدوى ومدى العقوبات العسكرية والإقتصادية التي فرضت على العراق بعد نهاية هذه الحرب، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على الإبقاء على هذه العقوبات بإصرار، وبشتى الوسائل. الأمر الذي ألقى ظلالاً من الشك على مشروعية الإجراءات العقابية التي استمرت ضدّ العراق طيلة (١٣) سنة. لم تكن تلك الإجراءات متوافقة مع السياسة التركية الإقليمية، ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشن الحروب العسكرية والإقتصادية في المنطقة بذريعة درء الخطر عن مصالحها، كانت تركيا من الناحية الأخرى تحاول حماية مصالحها في المنطقة، بإنتهاج سياسة التعايش، ومحاولة ترميم الأضرار التي تلحق بعلاقاتها الإقليمية جراء السياسة الأمريكية في المنطقة. وقد أضر هذا التقاطع بمصالح تركيا السياسية والأمنية في المنطقة إبان تلك المدة[٢٤].

فرضت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، حظراً جوياً داخل العراق فيما عرف بمناطق الحظر الجوي شمالي العراق وجنوبه بحجة حماية الأكراد وسكان جنوب العراق. جاء هذا

العمل عقب تدفق قرابة نصف مليون نسمة من النازحين الأكراد من شمالي العراق إلى جنوب تركيا (بحسب الأرقام المعلنة من الجانب التركي)، أثر قيام القوات العراقية بعمليات عسكرية في محافظات شمال العراق في آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل من العام ١٩٩١ لاستعادة سلطة الحكومة المركزية التي تزعزعت في تلك المناطق في ذلك الوقت. واستندت هذه الدول إلى القرار رقم (٦٨٨) الصادر عن مجلس الأمن الدولي يوم الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٩١ (ينظر الملحق أ)، الذي يتعلق بأوضاع الأكراد شمالي العراق، ويطالب حكومة العراق آنذاك بالكف عن ملاحقتهم واحترام حقوق الإنسان، و يحث الأسرة الدولية على ضرورة إنشاء (ملاذات آمنة) لأكراد العراق. كما شجب مجلس الأمن في هذا القرار ما أسماه بعمليات "الاضطهاد" التي تمارسها الحكومة العراقية في ذلك الوقت ضد المدنيين في بعض مناطق العراق. بالرغم من أن القرار رقم (٦٨٨) لا ينص على فرض الحظر الجوي، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا أصرتا على أن الطلعات الجوية لمراقبة المنطقة تعد شرعية وتستند على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٨). امتدت منطقة الحظر شمالاً من خط العرض (٣٦) وجنوباً حتى خط العرض (٣٢)[٢٥]. تولت الولايات المتحدة الأميركية بعد صدور القرار رقم (٦٨٨) قيادة قوة من (١٧٥٠٠) جندي من (أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، وهولندا، وإيطاليا)، وبدأت ببناء معسكرات لاستقبال هؤلاء النازحين. وقد عرفت القوات بـ (قوات المطرقة The Hammer Forces). أما العملية فعرفت بـ (عملية توفير الراحة Provide Comfort)للأكراد العراقيين، تركز القسم الأكبر من قوات المطرقة في قاعدة (انجرليك) التركية[٢٦].

لم تعترف الحكومة العراقية آنذاك بشرعية مناطق الحظر هذه كونها لاتستند على قرار صريح وواضح من مجلس الأمن وعدتها محاولة لتقسيم العراق، واشتبكت بعض طائرات القوة الجوية و وحدات الدفاع الجوي

العراقية مع الطائرات الحربية الغربية المنفذة لهذا الحظر. نتيجة لهذه الظروف اضطرت القوات العسكرية العراقية للانسحاب مع كافة موظفي مؤسسات الحكومة المركزية إلى خارج منطقة الحظر في شمال العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١[٢٧].كانت لمنطقة حظر الطيران دوراً رئيساً في قيام الأكراد في شمال العراق بإجراء انتخابات محلية ثم تشكيل برلمان وإقامة منطقة حكم ذاتي تمتعت بإستقلالية كبيرة عن العراق في ذلك الوقت، أطلقوا عليها اسم (إقليم كردستان العراق). وقد أسهم الدعم السياسي والعسكري والمساعدات المالية الأمريكية بشكل فعال في إقامة هذا الإقليم، الأمر الذي أدى إلى إنزعاج المؤسسة العسكرية التركية لما له من تأثيرات سيئة بحسب تصورهم في المشكلة الكردية في تركيا[٢٨].

حصل فراغ كبير للسلطة في شمالي العراق بحلول عام ١٩٩٢، مما خلق فرصاً مؤاتية لظهور قوى سياسية جديدة، وللصراع على السلطة في كردستان العراق بين الأحزاب والجماعات الكردية. وخلال هذه الظروف تغلغل حزب العمال الكردستاني (PKK)– ينظر الملحق ب– في شمال العراق، وانتقلت اغلب مخيماته من منطقة (البقاع) في لبنان إلى جبال (قنديل) في شمال العراق، وشارك في صراع السيطرة على تلك المنطقة[٢٩].
لم يكن لعمليات حزب العمال الكردستاني حتى نهاية حرب الخليج الثانية سوى وقع محدود، ثم وجدت في أعقاب تلك الحرب أحوالاً محسنة بتجنيد شرائح كبيرة من الجماهير الكردية المصابة بفقر مدقع، سواء في تركيا أو في العراق، مما أدى إلى توسيع نشاطاته في شمال العراق وجنوب شرق تركيا، وتحولت عمليات الحزب من مهاجمة دوريات أو مخافر حدودية إلى احتلال قرى ومدن[٣٠]. ففي الثامن عشر من آب/ أغسطس ١٩٩٢ هاجمت قوة من حزب العمال الكردستاني مؤلفة من قرابة (٣٠٠) مقاتل مدينة (شيرناك) التركية الحدودية مع العراق، مستخدمين الصواريخ والمدافع[٣١].

شكلت هذه التطورات مصدراً دائماً للقلق بالنسبة لتركيا، بسبب الفراغ الأمني المتزايد في شمال العراق، وتأثيره على الوضع الهش في جنوب-شرق تركيا. كما إن عملية إيجاد ملاذات آمنة لأكراد العراق وما تبعها من إقامة سلطة حكم ذاتي كردية في شمال العراق كانت من الأساس قد أزعجت الكثير من الأوساط الأمنية التركية، لخشية هؤلاء من أن تشكل هذه الإجراءات الخطوة الأولى على طريق تقسيم العراق، وإقامة دولة كردية تصبح مصدراً لتحفيز الأكراد الموجودين في تركيا للمطالبة بوضع مماثل. لقد تمخضت حرب الخليج الثانية عن أوضاع جديدة لقضايا قديمة، عدتها تركيا تطورات مهمة تتطلب التعامل معها بجدية وبشكل مباشر، وهي: تحديدمصير أكراد العراق، وصراع العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، وخلافات الحكومة العراقية في ذلك الوقت مع الأمم المتحدة، والتي نجمت أغلبها عن قوة التأثير الأمريكية، مما تعين على أنقرة أن تقيم توازناً دقيقاً بين المصالح الأمنية القومية التركية من جهة، و التضامن مع التحالف الذي تقوده أمريكا لإسقاط النظام العراقي السابق[٣٢].

إن العقيدة الأمنية التركية لا تفصل بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا، لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل امتداداً جغرافياً وثقافياً وإثنياً للمنطقة الأخرى. وقد ذكر الرئيس التركي عبدالله غول (Abdullah Gül ٢٠٠٧-) في مقالة له نشرت في إحدى الدوريات الأكاديمية الأمريكية في شتاء عام ٢٠٠٤ عندما كان وزيراً لخارجية تركيا في ذلك الوقت، قائلاً: "بالنسبة لتركيا، ليس وضع العراق أو المهمات التي نتولى القيام بها هناك مجرد أحد بنود الأجندة الدولية. فالعراق جارنا القريب، ومستقبله مرتبط باستقرار المنطقة ككل. ولذلك، من الطبيعي أن تظهر تركيا اهتماماً كبيراً بتحولات الأوضاع في العراق"[٣٣]. ومن وجهة نظر العديد من الأتراك، إن مستقبل العراق عموماً، ومستقبل أكراد العراق بوجه خاص، يمس جوهر

المصـالح الأمنيـة التركيـة، وينطـوي علـى تهديـد محتمـل لسـلامة و وحـدة الأراضـي التركيـة. وهكذا يتضـح أن القضـية الكردية قد ترسخت في صلب السياسـات الإسـتراتيجية التركيـة[٣٤]، فضـلاً عـن كونهـا القضـية الأمنيـة المشتركة بين العراق وتركيا، والعنصر المؤثر فى العلاقات بينهما.

يتأكد لنا من خلال التوزيع الديموغرافي للأكراد عبر أربعة من البلدان المتجاورة فى منطقة الشرق الأوسط (لعراق، تركيا، إيران، سوريا) بأن القضية الكردية ليست شأن محلى بالنسبة لتركيا فقط. فمنذ السنوات الأولى لظهور نظم الدول العصرية فى هذه البلدان التى تشكل القومية الكردية جزء من شعبها، والأكراد يمثلون عاملاً مهماً ومؤثراً فى طبيعة العلاقات بين هذه الدول. فبالنسبة لتركيا أدى هذا الأمر إلى تعقيد القضية الكردية، وبخاصة فـى بعض الأحيان التـى استخدمت فيها القضـية الكردية من قبل الدول المجاورة لتركيا فى الشرق الأوسط لإضعاف الموقف التركى، ماجعل من القضية الكردية سبباً فى إفساد العلاقات الثنائية. وفى أحيان أخرى، منحت القضية الكردية لتركيا وجيرانها، وخصوصاً العراقوا إيران مصلحة مشتركة، ودافعاً للتقارب[٣٥].

٣- تركيا و أمن العراق ١٩٩١-٢٠٠٢

أدت التطورات الحاصلة في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية في سنة ١٩٩١، إلى إبقاء تركيا في مواجهة مصالح مختلطة ومتناقضة بعض الشيء. فمن جهة كانت تركيا ترغب بإبقاء السلطة السياسية للحكم الذاتي الكردي في شمال العراق في حالة من الضعف تحول دون قيام دولة كردية في تلك المنطقة، الأمر الذي كان لابد من منعه (حسب وجهة النظر التركية) بسبب عواقبه المحتملة فيما يخص السكان الأكراد في تركيا نفسها. كما أن المصالح الاقتصادية التركية كانت تلزم أنقرة بالإبقاء على علاقات متواصلة نسبياً مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد. ولكن من جهة

أخرى كان الأتراك لا يرحبون بقيام الحكومة العراقية آنذاك بشن هجوم واسع في شمال العراق لاستعادة السيطرة على المنطقة، خشية من تدفق اللاجئين الأكراد باتجاه تركيا، مما قد يخلق وضعاً يتخذ طابع الدوام الشبيه بما حصل مع اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته كانت تركيا ترى إن من مصلحتها بقاء الفصائل الكردية العراقية على درجة (محددة) من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب العمال الكردستاني من الحصول على موطئ قدم إلى الجنوب من الحدود التركية. فضلاً عن أن أنقرة كانت مضطرة أيضاً لأخذ المصالح الأمريكية الكامنة في إبقاء النظام العراقي في ذلك الوقت ضعيفاً بعين الاعتبار [٣٦].

وبالرغم من تغير صناع القرار السياسي في تركيا بعد وصول سليمان ديميرل (Süleyman Demirel)[٣٧] إلى رئاسة الحكومة في العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، ثم إلى رئاسة الدولة في السادس عشر من أيار/ مايو ١٩٩٣، إلا أن العمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق منذ آب ١٩٩١ (ينظر الملحق ج)، شكلت أحد أهم أوجه السياسة التركية تجاه العراق في مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية، فديميرل الذي كان يعارض قبل انتخابات ١٩٩١قرار سلفه أوزال بالسماح بوجود قوات غربية (قوات المطرقة) في تركيا لـ (حماية أكراد العراق)، غير موقفه إزاء هذه المسألة بعد توليه منصب رئاسة الحكومة، بسبب ضغط المؤسسة العسكرية التركية، وقام في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ بتوجيه تهديدات مباشرة ضد العراق بالتدخل العسكري لصالح القوى الكردية المناوئة للنظام العراقي آنذاك. وهو ماعد مؤشراً لطموح تركي إقليمي، أقلق الكثير من دول المنطقة، وبخاصة العراق. ولكن في الوقت ذاته، تزايد قلق تركيا بعد أن شكل الأكراد حكومتهم الأولى في شمال العراق في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ برئاسة (نجيرفان برزاني) مستفيدين من عدم وجود أي تمثيل

للحكومة العراقية في المنطقة، وتشكيل قوات المطرقة، وحظر الطيران العراقي، و (الملاذات الآمنة) المحاذية للحدود العراقية- التركية، ولكن وجود تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO)[٣٨] لم يكن يسمح لها بالدخول في مواجهات مكشوفة مع حلفائها الغربيين الذين ساندوا كل هذه الإجراءات التي نفذت في شمال العراق[٣٩].

استغل حزب العمال الكردستاني الاضطرابات الإقليمية لإستئناف عمله المسلح ضد أنقرة على أسس جديدة، ترتكز على استثمار هذه الاضطرابات لتنمية قدراته القتالية، والاستفادة القصوى من مزايا وجود مقاتلي الحزب في شمال العراق، ومن الدعم الذي يحصلون عليه في هذه المنطقة. وبلغ نشاط هذا الحزب أعلى مستوى له منذ اندلاع حربه الطويلة مع قوات الأمن التركية، خلال الحرب الأهلية التي نشبت في كردستان العراق بين أبرز حزبين كرديين عراقيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني) التي امتدت من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨. بالمقابل، وفي تلك المدة أيضاً، كانت هناك عوائق قليلة وحوافز كثيرة لتوغلات وهجمات القوات التركية عبر حدودها مع العراق، فأطلقت تركيا في الأعوام ١٩٩٢، و ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧ عمليات عسكرية واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف من جنودها، فضلاً عن القصف المتكرر والعمليات المكثفة لقواتها الخاصة[٤٠].

لقد فاقمت حالة انعدام الأمن المتبادل بين العراق وتركيا بعد ما أعقب حرب الخليج الثانية من تقسيم فعلي للعراق، فضلاً عن المخاطر التي نجمت عن تحول شماله إلى منطقة فراغ، وتحولت الحدود العراقية- التركية إلى خط مواجهة بالنسبة لتركيا، ليس فقط من حيث الأمن الخارجي، بل أيضاً من حيث الأمن الداخلي. وسرعان ماأخذ ذلك الخط في التمدد نحو

الداخل التركي بفعل اختراقات حزب العمال الكردستاني، ونحو العمق العراقي أيضاً من خلال التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق[٤١]. انتهزت حكومة رئيسة الوزراء التركية حينذاك (تانسو تشيلر Tansu Çiller)[٤٢] (١٩٩٣-١٩٩٦) الصراع القائم بين الفصائل الكردية العراقية للتدخل في شؤون شمال العراق عن طريق إبرام اتفاق مصالحة بين أطراف النزاع في أيار/ مايو ١٩٩٤ أطلق عليه (عملية أنقرة للسلام). وكانت تركيا تهدف من وراء هذا الاتفاق القيام بدور فاعل ومؤثر في هذه المنطقة من جهة، ومنع امتداد هذا الصراع إلى أراضيها من جهة أخرى[٤٣]. وفي تطور ملفت للنظر صرح الرئيس التركي سليمان ديميرل في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٤: "بأنه إذا استمر عزل العراق فسيصعب الحفاظ على وحدة أراضيه"، داعياً إلى رفع الحصار الذي كان مفروضاً على العراق في تلك المدة بأسرع وقت ممكن[٤٤].

شنت تركيا في الحادي والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٥ حملة عسكرية واسعة في شمال العراق لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني اشترك فيها أكثر من (٤٠) ألف جندي تركي،توغلت القوات التر كية في هذه العملية نحو (٤٠) كم في العمق العراقي ولمدة ستة أسابيع[٤٥]، تألفت القوات التركية في هذه العملية التي قارنتها إحدى الصحف التركية بعمليات الجيش الأمريكي في فيتنام من وحدات مدرعة وآلية ومشاة ومظليين ومدفعية ثقيلة وطائرات مقاتلة ومروحيات[٤٦]. ورافق تلك العمليات دعوة من رئيسة الوزراء التركية تشيلر إلى حل دولي لوضع حد للفوضى القائمة في شمال العراق، وصرحت تشيلر في الثامن والعشرين من آذار/ مارس من العام ذاته: "إن دخول القوات التركية إلى شمال العراق لا تعني انتهاكاً لسيادة العراق، لأن المنطقة لم تعد ملكاً لأحد"[٤٧]. وفي نيسان/ أبريل من العام ذاته أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً دعت فيه تركيا إلى سحب قواتها من شمال

العراق فوراً وعدم التذرع بمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني لبقاء هذه القوات، وأوضح البيان بأن الفراغ السياسي في شمال العراق ناجم عن سماح الحكومة التركية للقوات الغربية باستخدام الأراضي التركية قاعدة للعدوان على الأراضي العراقية. لاقى هذا الاجتياح التركي ردود فعل معارضة عربية ودولية، وقام وزير خارجية أمريكا في ذلك الوقت وارن كريستوفر (Warren Christopher) بتحذير تركيا من إبقاء قواتها في شمال العراق لفترة طويلة. في أيار/ مايو من العام ذاته طالب الرئيس التركي سليمان ديميرل بإعادة ترسيم الحدود مع العراق لمنع تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني، وأدّعى ديميرل في ذلك التصريح أن مدينتي الموصل وكركوك العراقيتين بأنهما جزء من إقليم تركيا بموجب الميثاق الوطني التركي لعام ١٩٢١،وأثار هذا التصريح انتقادات عربية وإقليمية واسعة[٤٨].

نقلت وكالة أنباء (الأناضول) التركية الرسمية، إن تانسو تشيلر قد أبلغت السفير الأمريكي في أنقرة مارك غروسمان (Mark Grossman) أثناء لقائهما مساء الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦: "بأن تركيا تنوي إقامة منطقة أمنية عازلة في شمالي العراق بعمق (٥- ٢٠) كم، لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني". وكانت تشيلر وقتها تشغل منصب وزيرة الخارجية التركية في حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان (Necmal-Din Erbakan)[٤٩] (١٩٩٦- ١٩٩٧). تعثرت فكرة إقامة المنطقة الأمنية العازلة نتيجة ردود الفعل العالمية والعربية والإقليمية، التي رأت فيها تدخلاً واسع النطاق في شؤون العراق الداخلية[٥٠].

إن تفويض قوة التحالف الغربي الجوية في قاعدة (إنجرليك) كان لابد من تجديده كل ستة أشهر من قبل البرلمان التركي. وبسبب فقدان عملية (توفير الراحة) لمعناها بعد الاقتتال الداخلي الكردي، الذي اندلع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ في شمال العراق، وبسبب انخفاض الدعم لهذه الخطة في

الأوساط الأمنية والسياسية التركية، رفض البرلمان التركي في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ تجديد هذا التفويض. غير أن خطة (توفير الراحة) استبدلت بعملية مشابهة ولكن أقل مرونة وتفرض قيوداً أضافية على القوات الغربية المتواجدة في الأراضي التركية، حملت أسم المراقبة الشمالية (Northern Watch)، أدت هذه الحركة من جانب تركيا إلى خفض التوتر مع الحكومة العراقية، وتوفير إمكانية أعادة فتح خط الأنابيب الممتد بين حقول النفط العراقية في الشمال وميناء يومورتاليك النفطي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة بعد أن سمح قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٩٨٦)[٥١] ببيع كمية محدودة من النفط العراقي لشراء الإحتياجات الإنسانية الضرورية للعراقيين، الذين كانوا يعانون من الحصار الاقتصادي المفروض عليهم في ذلك الوقت[٥٢].

نقلت صحيفة (حريت Hürriyet) التركية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ عن وزير تركي لم تحدد أسمه، بأن تركيا أقامت منطقة أمنية عازلة في شمال العراق بطول (٣٣٠) كم وعمق (١٥) كم، وتم نشر (٨٠٠٠) جندي تركي فيها، فضلاً عن معدات رصد الكترونية. وعلى الرغم من اعتراف بولنت أجويد (Bülent Ecevit)[٥٣] بإقامة المنطقة الأمنية العازلة في شمال العراق، وكان وقتها نائب رئيس الحكومة التركية، لكنه ذكر عند استقبال نائب رئيس الأركان الأمريكي الجنرال جوزيف ر الستون (Joseph Ralston) في خريف عام ١٩٩٧، قائلاً: "على الغرب أن يسمح لبغداد بإعادة بسط سلطتها على الشمال مع الإبقاء في الوقت نفسه على القيود المفروضة على تسلح العراق". ورفضت الحكومة التركية المشاركة بالخطة الأمريكية- البريطانية لتغيير النظام في العراق (بالقوة) المعلنة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ لاعتقادها بأن هذه العملية ستؤدي إلى إشاعة الفوضى وإفراز أزمات جديدة في المنطقة وتهدد وحدة أراضي العراق وسيادته، مما سيعرض تركيا

لمخاطر أمنية كبيرة. وتناقلت وكالات الأنباء في السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٩٩، بعد لقاء أجويد (رئيس وزراء تركيا حينها) مع نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي في ذلك الوقت، بيان للحكومة التركية مفاده:" إن الحكومة التركية ترفض التدخل في شؤون العراق الداخلية، وترفض تقسيم العراق، لكنها تؤيد مهمة القوات الأمريكية والبريطانية في مراقبة مناطق الحظر". كانت فرنسا قد انسحبت من مهمة مراقبة مناطق الحظر في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ لاعتقادها بان العملية فقدت هدفها الإنساني[٥٤]. استمر التوتر في شمال العراق واستمرت العمليات العسكرية التركية هناك طوال العام ١٩٩٩، وبخاصة في الأشهر شباط/ فبراير عندما توغلت قطعات عسكرية تركية لمسافة (٦٠) كم في عمق الأراضي العراقية، وفي أيار/ مايو لمسافة (٢٠) كم، وفي المدة من أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته لمسافة (١٠) كم. وحصل توغل عسكري تركي آخر في شمال العراق في الثامن من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ بحجة مساعدة الفصائل الكردية العراقية على مواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تلك المنطقة[٥٥].

من خلال هذا الاستعراض العام لتعامل تركيا مع الشؤون العراقية المعقدة بعد حرب الخليج الثانية، يمكن القول إن أنقرة كانت حريصة على التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة العراقية تلبي المصالح التركية، ولكنها لم تكن تمتلك الوسائل اللازمة لتحقيق مثل هذه التسوية، سواء بالاعتماد على إمكانياتها الخاصة لتحقيق هذا الهدف، أو بالوصول لهذه التسوية المنشودة عبر إقناع حلفائها الغربيين وبخاصة أمريكا. ففي نهاية التسعينيات تنامى شعور لدى الأوساط السياسية التركية بأن العقوبات المفروضة على العراق يجب أن تنتهي، لأنه لم يعد يشكل خطراً على التوازن الإقليمي، ولكن هذا الموقف كان يتناقض مع السياسة الأمريكية الدائبة على تكثيف جهودها

الرامية للإطاحة بالنظام العراقي في ذلك الوقت. لذلك فإن تركيا كانت محكومة بوضع اختلطت فيه المصالح المتضاربة لحلفاء تركيا الغربيين مع حاجة تركيا الأساسية إلى علاقات جيدة مع العراق، مما ولد مأزقاً شديد الإرباك للسياسة الخارجية والأمنية التركية[٥٦]. ويصف وزير خارجية تركيا الحالي أحمد داؤد أوغلو (Ahmed Davud Oğlu)[٥٧] الموقف التركي من الحالة العراقية في مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية في كتابه الموسوم (العمق الإستراتيجي)، قائلاً: "أخذت ردود الأفعال العربية المشتركة تجاه هذه العمليات العسكرية (التوغلات التركية في شمالي العراق) تتجه نحو تركيا، مبتعدة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين قامتا بقيادة هذه الحرب، لاسيما بعد انتهاء التهديد العراقي الفعال لـ (بعض) الدول العربية. وهو مايعني إن تركيا قد اضطرت لتحمل فاتورة الغموض الإقليمي بين القانون الدولي والمعيار الجيو- سياسي الواقعي"[٥٨].

٤- تركيا و إستحضارات الغزو الأمريكي للعراق

لم تكن الحرب الأمريكية على أفغانستان سوى المرحلة الأولى من المخطط الاستراتيجي الأمريكي الذي أعلن عقب الهجمات التي وقعت في نيويورك أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ انطلاق الحرب ضد ما سمي بـ"الإرهاب"، والتي تهدف لإسقاط نظم وحكومات الدول التي تدعم ذلك "الإرهاب" (وفق زعم الإدارة الأمريكية آنذاك). وقد تخطى الموقف التركي من حرب أفغانستان مستوى التأييد، ليصل إلى مستوى الدعم والمشاركة الفعلية في تلك الحرب لصالح الولايات المتحدة، على عكس موقف تركيا من المرحلة الثانية من المخطط الأمريكي في محاربة "الإرهاب"، وهي غزو العراق، والذي لم يكن مرضياً ولا متوقعاً من الولايات المتحدة الأمريكية[٥٩].

سعت واشنطن إلى إقناع أنقرة بدعم خططها العسكرية الرامية لغزو العراق والإطاحة بنظامه الحاكم آنذاك. وعلى الرغم من تأرجح مواقف

النخب السياسية التركية تجاه إستعدادات هذه الحرب واختلافها، إلا أن المعارضة التركية لأي عمل عسكري أمريكي ضد العراق كانت هي الأوضح والأغلب، لأسباب عدة، أهمها خشية تركيا من تقسيم فعلي ودائم للعراق قد ينتج عن هذه الحرب، مما يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة في شماله. وقد عبر رئيس الوزراء التركي بولنت أجويد عن هذه المخاوف خلال مقابلة أجراها معه الإعلامي الأمريكي (لاري كينغ Larry King) في السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ ضمن برنامج "لاري كينغ على الهواء مباشرة" الذي تبثه قناة (سي. ان. ان CNN) الأمريكية، إذ قال أجاويد حينها: "إن أي هجوم على العراق قد يزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل كبير وربما يؤدي إلى تجزئة العراق، مما قد يخلق بدوره مشكلات كبيرة لتركيا، لاستقلال تركيا أو لسلامة وحدة أراضيها"، وفي السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، أعلن أجاويد بكل صراحة ووضوح لقناة (سي. بي. أس CBS) الأمريكية أن "تركيا لن تدعم أي عمل عسكري ضد العراق". وفي المؤتمر الصحفي الذي انعقد في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ أثر لقائه الرئيس الأمريكي بوش الابن (جورج واكر – دبيلو – بوش George Walker Bush ٢٠٠١-٢٠٠٩)، قال أجاويد: "إن أي عمل عسكري ضد العراق قد يكون كارثياً بالنسبة لتركيا، حتى وإن لم تشارك فيه تركيا بشكل مباشر". فضلاً عن أن القيادة العسكرية التركية التي كان أجاويد مقرب منها، تشاطره جميع هذه المخاوف بشكل واضح وعلني[٦٠].

أدركت الولايات المتحدة أهمية الدور الذي يمكن أن تطلع به تركيا في عملية غزو واحتلال العراق بحكم موقعها المجاور له، لذا بادرت القيادات العسكرية الأمريكية بفتح باب الحوار بهذا الشأن مع نظرائهم الأتراك بحكم العلاقة الإستراتيجية التي تربط البلدين، وقد تمثلت المطالب الأمريكية

بسماح تركيا بدخول القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها إلى شمال العراق عن طريق الجو، أو البر من خلال معبر (الخابور) الحدودي، واتخاذ القوات الأمريكية مدن (ديار بكر) و (نصيبين) و (الخابور) التركية القريبة من الحدود مع العراق قواعد لإمداداتها اللوجستية، وفي مقابل سماح تركيا بفتح جبهة شمالية حاولت الإدارة الأمريكية تقديم العديد من الضمانات، منها الحفاظ على وحدة العراق، وعدم السماح بقيام دولة كردية مستقلة في شماله، وتقديم التعويضات الاقتصادية لتركيا، والسماح للقوات التركية بالدخول إلى شمال العراق لمواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني(٦١).

طلبت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ من الحكومة التركية إتخاذ إجراءات محددة في إطار مرحلة الإستحضارات لغزو العراق، ومن تلك المطالب فتح الأراضي التركية للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها لشن الحرب من شمال العراق، والسماح لـ (٨٠٠٠٠) جندي أمريكي و (٢٥٠) طائرة مقاتلة بالتحشد في تركيا استعداداً لشن الحرب، فضلاً عن الطلب من تركيا أن توافق على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث وتجهيز بعض القواعد الجوية والمنشآت العسكرية التركية، حتى تكون جاهزة لإستخدامها من قبل القوات التي ستشارك في هذه الحرب(٦٢).

تزامن إعلان الإدارة الأمريكية عن نيتها بغزو العراق مع قرار حكومة أجاويد الائتلافية إجراء انتخابات نيابية مبكرة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وشغلت المسألة العراقية في ظل تزايد السخط الشعبي تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة الحيز الأكبر في برنامج الأحزاب والحملات الانتخابية في تركيا في ذلك الوقت، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية التركي AKP (بالتركية: Adalet Kalkınma Partisi ve) وتشكيله الحكومة التي ترأسها (عبدالله غول) في بادئ الأمر، وكان

إعلان حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية الرفض الكامل للحملة العسكرية المزمع تنفيذها ضد العراق أحد العوامل التي كانت وراء فوز الحزب في الانتخابات، وهو الأمر الذي أكده زعيم الحزب رجب طيب اردوغان (Recep Tayyip Erdoğan ٢٠٠٣-)[٦٣] لدى ترأسه الحكومة وتقديم برنامجها للمجلس الوطني في آذار/ مارس ٢٠٠٣[٦٤].

مثلت الإستعدادات العسكرية الأمريكية لغزو العراق أزمة حقيقية لحكومة حزب العدالة والتنمية، وأعادت إلى الأذهان الموقف الذي عاشته تركيا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، والتجاذبات التي أحاطت بها آنذاك[٦٥]. وبحسب وجهة نظر الساسة الأتراك، في ذلك الوقت أصبحت تركيا أمام خيارين هما: إما تأييد الحملة العسكرية والمشاركة فيها بسبب علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدعم الذي تقدمه الأخيرة لتركيا، سواء في المجال الاقتصادي والعسكري وفي مجال مساعي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. أو في ضمان مصالح تركيا الحيوية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي. أو الخيار الثاني برفض الحرب بشكل كامل وعدم المشاركة فيها، للحفاظ على مصداقية حزب العدالة والتنمية لدى الشارع التركي الذي أوصله إلى مقاليد الحكم أولاً. ثم للعلاقات التاريخية والثقافية والعرقية التي تربط تركيا بالعراق. ولتجنيب تركيا المشاركة في حرب غير مضمونة النتائج، بدأت الحكومة التركية بالنظر في مطالب واشنطن وتدارسها في اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي[٦٦] عقد في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، حضره الرئيس احمد نجدت سيزر (Ahmet Necdet Sezer ٢٠٠٠-٢٠٠٧)، ورئيس الحكومة عبدالله غول، ومشاركة عدد من كبار المسؤولين والمستشارين في وزارة الخارجية التركية، وفي رئاسة أركان الجيش التركي. وقد توصل الاجتماع إلى رؤية مفادها إن

الضرر سيلحق بتركيا في حالة استجابتها للمطالب الأمريكية، أو في حالة عدم استجابتها[٦٧].

لم تغب عن ذاكرة الشعب التركي إفرازات أزمة الخليج الثانية وتداعياتها على بلادهم، وفقدان الثقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريعها في المنطقة، فضلاً عن تمسك الأتراك بالروابط الدينية والحضارية والعرقية المشتركة مع العراقيين. وفي ظل تصاعد الرفض الشعبي للحرب على العراق وخروج المظاهرات المنددة لسياسة الولايات المتحدة ومشاريعها لغزو العراق، أحالت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) مذكرة تتضمن المطالب الأمريكية مشفوعة بموقف الحكومة الرافض للاشتراك في الحرب للتصويت عليها، وفي جلسة تاريخية عقدها المجلس الوطني في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ جرى التصويت على مذكرة الحكومة بواقع (٢٦٤) صوت لصالح المذكرة ومعارضة (٢٥١) نائب وامتناع (١٩) نائب عن التصويت، الأمر الذي افشل المساعي الأمريكية في فتح جبهة شمالية عبر حليفتها تركيا، وقد حظي هذا الموقف بتأييد جماهيري إذ شهدت المدن التركية مظاهرات مؤيدة لقرار المجلس الوطني الرافض لنشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية[٦٨].

مع أن معظم المراقبين والمحللين الإستراتيجيين قالوا بأن تركيا يمكن أن تكون من المشاركين الأساسيين في الحرب على العراق، لكن المجلس الوطني التركي الكبير الذي كان يسيطر عليه أغلبية من نواب حزب العدالة والتنمية، رفض في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ أي مشاركة عسكرية تركية في هذه الحرب. كما رفض أيضاً أن تنطلق القوات الأمريكية البرية والجوية من الأراضي التركية من أجل فتح جبهة شمالية في الحرب على العراق. وقد قيل في حينه أن تركيا قاومت الضغوط الأمريكية مع أن الولايات المتحدة عرضت قرضاً بقيمة (١٥) مليار دولار على تركيا، منه

(٨) مليار دولار منحة مالية، فضلاً عن السماح لـ (٢٠) ألف جندي من القوات التركية بالدخول إلى شمال العراق لحماية المصالح التركية هناك، إذا أسهمت الأخيرة في الحرب[٦٩].

مثل الموقف التركي الرافض للحرب على العراق ضربة صاعقة للعلاقة الإستراتيجية التحالفية القائمة بين أنقرة وواشنطن، وكان من العوامل التي ساعدت على تقوية موقف الدول التي ناهضت الحرب على العراق، وإضعاف مقدرة الإدارة الأمريكية على حشد التأييد لقرار الحرب في مجلس الأمن. وكان ردود فعل الإدارة الأمريكية التي أعقبت رفض البرلمان التركي المشاركة في هذه الحرب، سريعة ومفاجئة، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول Colin Powell أن حزمة المساعدات المالية المباشرة لتركيا قد تم سحبها من على الطاولة. فيما جاء تصريح وليام سافاير William Safire أحد كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية آنذاك أشد لهجة عندما أعلن: "ان تركيا ستدفع ثمن رفضها ولكن بعد انتهاء الحرب". كما صرح السفير الأمريكي في أنقرة مارك غروسمان (M.Grossman)، بما يشبه إشارة التحذير، بأن تركيا لن تستطيع بعد الآن ممارسة أي تحرك في شمال العراق بمفردها[٧٠].

إزاء إصرار واشنطن على الحرب وحرص أنقرة على استرضاء الإدارة الأمريكية بأي شكل وإعادة تقييم الموقف السابق المتعلق بنشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية بادر المجلس الوطني التركي الكبير في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٣ بالتصويت على مشروع قرار يقضي بفتح المجال الجوي التركي أمام المقاتلات والصواريخ الأمريكية والسماح بإرسال قوات تركية إلى شمال العراق بأغلبية (٣٣٢) صوت، من جهة أخرى جاء هذا القرار منسجماً مع قرار أغلب الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، ومنها تركيا، على فتح مجالها الجوي للعمليات الجوية الأمريكية. وقد عقب وزير

الدفاع التركي (وجدي كونول Vicddi Gönül) على ذلك بالقول: "أن المصلحة التركية تقتضي ذلك وأن رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أبلغ وزير الخارجية الأمريكي باول بقرار الحكومة التركية". ومن المفيد هنا الإشارة إلى حقيقة إن موقف المؤسسة العسكرية التركية قد تغير، وبدء بالانحياز لصالح المطالب الأمريكية. فعلى الرغم من التوافق الذي أبدته هذه المؤسسة مع موقف الحكومة في بداية الأمر، إلا أن رئيس أركان الجيش التركي آنذاك الفريق أول (حلمي أوزكوك Hilmi Özkök)، كان قد أعلن موقف الجيش الصريح من المطالب الأمريكية، وأكد على ضرورة فتح جبهة شمالية انطلاقاً من الأراضي التركية، بدعوى إن ذلك سيؤدي إلى تقليص فترة الحرب ويقلل الخسائر ويتيح لتركيا ممارسة دورها في المنطقة ويحول دون تحقيق أحلام الأكراد في الانفصال وتأسيس دولتهم[٧١].

مع بداية الحملة العسكرية على العراق وتعثر العمليات العسكرية في الوصول إلى العاصمة بغداد، حاولت واشنطن جس نبض الحكومة التركية وإمكانية عدولها عن قرارها السابق بشأن السماح بنشر القوات الأمريكية وفتح الجبهة الشمالية عبر حدودها من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية (كولن باول) إلى أنقرة في الثاني من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ولقائه بالرئيس سيزر ورئيس الوزراء اردوغان ووزير الخارجية غول، طالباً تفعيل دور تركيا في العملية العسكرية واضطلاعها بتأمين المساعدات اللازمة، إلا أن رد أنقرة على هذه الزيارة كان مخيباً لآمال واشنطن، فقد أكد وزير الخارجية غول: "أن بلاده لن تشارك في الحرب ولكنها تتعاون مع حلفائها" مضيفاً: 'أن الحكومة ملتزمة بقرار المجلس الوطني الخاص بعدم الموافقة على نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية"، كما أكد أن بلاده لن تسمح للأكراد بالسيطرة على مناطق شمال العراق وأن القوات التركية قد تضطر للتدخل إذا ما لزم الأمر، ومن جانبه فقد أكد باول أن أمريكا لن

تسمح بدخول الأكراد إلى مدينتي الموصل وكركوك ولن تسمح بحصول شيء مما لاترغبه تركيا[٧٢]. علماً أن مجلس الأمن القومي التركي سبق وأن أوصى في اجتماع له في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٣، بضرورة قيام الجيش التركي بأحكام للسيطر ة على مدينتي الموصل وكركوك، في حال حدوث صدامات أثنية في هاتين المدينتين نتيجة الغزو الأمريكي للعراق وسقوط النظام القائم فيه، ليس لحماية التركمان وحسب، إنما لحماية جميع العراقيين (بحسب تعبير مجلس الأمن القومي التركي)[٧٣].

إزداد تدهور العلاقات التركية– الأميركية بشأن العراق في الأشهر القليلة التي أعقبت غزو العراق، وبخاصة في الرابع من تموز/ يوليو العام ٢٠٠٣، عندما أعتقل الجيش الأميركي (١١) فرداً من القوات الخاصة التركية في شمال العراق، للإشتباه بتخطيطهم للمشاركة في إغتيال شخصيات سياسية محلّية كردية. أطلقسراح الأتراك بعد مضي (٤٨) ساعة من أعتقالهم، قام خلالها الأمريكان بالإساءة البالغة للجنود الأتراك ومعاملتهم كسجناء، مما أطلق مشاعر الذل والإمتعاض في تركيا. وتحدثت هيئة الأركان العامة التركية بعدها عن (أسوأ أزمة ثقة) بين أنقرة وواشنطن منذ ما يزيد عن خمسين سنة. ثم حذّر عبدالله غول وزير الخارجية التركي آنذاك من أنه (لا يمكن نسيان هذا الأذى). وعلى الرغم من قيام الطرفين بإصدار بيان مشترك يبدي الأسف بشأن الحادثة، بات تاريخ ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ يرمز بنظر العديد من الأتراك إلى عدائية أميركا لتركيا. وفي المقابل، أصبح تاريخ ١ آذار/ مارس من نفس السنة يرمز بنظر العديد من الأميركيين، إلى قيام تركيا بحجب دعمها عن الولايات المتحدة عندما كانت الأخيرة بأمس الحاجة له. لقد بدأت الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، والتي كان من المفترض أنتقو ي أواصر العلاقة بينها، تضعف في خضم الفوضى التي أعقبت غزو العراق[٧٤].

٥- حكومة حزب العدالة والتنمية التركي والأمن المشترك مع العراق

بعد التدهور الأمني الذي حصل في العراق عقب الغزو الأمريكي وتبدل نظام الحكم في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ حاولت تركيا الإستجابة لفكرة إرسال قوات عسكرية إلى العراق لحفظ الأمن وتأمين الاستقرار وذلك في أواسط شهر أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٣والتي اقترحها عدد من المسؤولين الأمر يكان. وقد أوردت وكالات الأنباء في حينه أن تركيا وضعت شروطاً لمشاركتها في إرسال قوات عسكرية إلى العراق وأبرزها: إعطاء حقوق للتركمان، ومنع ظهور نظام فيدرالي، ونزع سلاح الميلشيات العراقية وقوات البيشمركة الكر دية. وقد حذرت الولايات المتحدة الأميركية تركيا من أنها ستقوم بمراجعة العلاقة الإستراتيجية التي تربطها بأنقرة مالم توافق الأخيرة على إرسال قوات إلى العراق، كما أن وزارة الدفاع الأميركية أبلغت أنقرة بضرورة إرسال مالا يقل عن (١٠) آلاف جندي. وحددت الولايات المتحدة المنطقة التي من المفترض أن تنتشر فيها القوات التركية على بعد (٣٥٠) كيلومتراً من الحدود التركية– العراقية، وهي ماسمي وقتها بالمثلث السني العراقي. أما قيادة الأركان التركية فاختارت منطقة أخرى، وقال مصدر في هذه القيادة أن الخطة التركية، إذا ماصادق المجلس الوطني التركي الكبير عليها، تتضمن "إيجاد قطاع عراقي منفصل تحت قيادة عسكرية تركية" ويبدأ انتشار القوات التركية انطلاقاً من (١٥٠) كيلومتراً جنوبي الحدود العراقية– التركية، ويمر عبر مواقع واقعة مابين مدينتي أربيل وكركوك، وتتمدد نقاط القوات التركية المفترضة نزولاً حتى شمالي بغداد، من دون المرور بالسليمانية، وتشمل تكريت وتنتهي بالقرب من الحدود العراقية– السورية– الأردنية، حيث المنطقة الصحراوية هناك. ويلاحظ أن المدن التي كانت الخطة التركية تشملها تضم المناطق التي يقطنها عراقيون من القومية التركمانية(٧٥).

رفض مجلس الحكم الانتقالي الذي تأسس في العراق في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ فكرة إرسالقوات تركية إلى العراق وعبّرت قطاعات و اسعة من العراقيين ومنهم الأكراد، عن رأيها في تلك الفكرة، وتأكد بما لايقبل الشك إن العراقيين يرفضون ليس فقط دخول القوات التركية وا إنما أي قوات لدول مجاورة والسبب واضح ومعروف، وملخصه أن دول الجوار لها مطامح خاصة في العراق، ومن الطبيعي أن تستند تلك المطامح على اعتبارات قومية، ودينية ومذهبية لها علاقة بحساسيات تاريخية ليس من الحكمة إيقاظها. وأن انتشار قوات تركية في العراق، ليس في مصلحة العراق أو تركيا أوحتى القوات الأمريكية في العراق. ولقد ظهر الموقف الشعبي المناهض لفكرة إرسال قوات تركية للعراق واضحاً وجلياً في العراق، وفي تركيا نفسها. ويبدو أن المسؤولين في تركيا وفي مقدمتهم رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان قد انتبهوا لما يمكن أن تسببه تطبيق هذه الفكرة من مشاكل لبلاده ولجيرانه العراقيين، لذلك سرعان ماتراجعت هذه الفكرة[٧٦].

حرص حزب العدالة والتنمية منذ قدومه إلى الحكم في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢ على أن يستشرف طرقاً جديدة للتعامل مع المسألة الكردية، عوضاً عن الطريقة الأمنية التقليدية للتعاطي مع الموضوع. وتركز خطاب الحزب على كون العوامل المسببة لهذه المشكلة لاتنحصر في البعد السياسي المحض فحسب، بل تتعداه لتشمل مطالب مشروعة لسكان المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا، تتعلق بضرورة وجود ممارسات ديمقراطية حقيقية، وبتحسين أوضاعهم الأمنية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية، ورأى الحزب بأن أنسب وسيلة للتعاطي مع هذه القضية هي بفسح المجال للمزيد من المشاركة السياسية وا إدخال الإصلاحات وا إرساء ركائز الديمقراطية في هذه المناطق. ولم يكتف الحزب في برنامجه بالترويج للتعددية الثقافية، بل إنه رحب بتنظيم نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير

اللغة التركية، وعدها مكسباً مهماً لتعزيز الوحدة الوطنية في تركيا. وكان من نتائج هذه السياسة التي عمد الحزب إلى تطبيقها لاحقاً ظهور قناة تلفزيونية جديدة بإسم " TRT-٦ "تبث برامجها باللغة الكردية، وهو مايعد تغيراً تاريخياً مهماً، فمن المعروف أنه لغاية مطلع التسعينيات من القرن المنصرم كانت الدولة التركية ترفض رسمياً الإعتراف بوجود شيء اسمه اللغة الكردية(٧٧).

جاء في خطاب لأردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية التركي، ألقاه في مدينة (دياربكر) ذات الأغلبية الكردية في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥: "إن الدولة التركية ارتكبت أخطاء بحق الأكراد وآن الأوان لتصحيحها في إطار مفهوم جديد للهوية القومية يستند إلى الحقيقة القائلة بان تركيا متعددة الأعراق والأديان"(٧٨). كما ذكر أردوغان في خطاب متلفز ألقاه خلال إجتماع لحزب العدالة والتنمية التركي في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨: "إن تحسين الحقوق الديمقراطية للأكراد سيحد من النزعة الإنفصالية وسيضع حداً لنشاطات مقاتلي حزب العمال الكردستاني"(٧٩).

في ذات السياق، أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، بأن استقرار العراق مشروط بالحفاظ على وحدته، وبإعادة بناء كيانه ولحمته الوطنية، ورأى الأتراك، أن مصالحهم لاتختلف عن مصالح العراقيين، وأن استقرار العراق يسهم في استقرار الإقليم ككل، ولذا، فقد سعى الأتراك إلى بناء علاقات وثيقة بجميع القوى العراقية، بما فيهم الأكراد. وانطوت سياسة تركيا الحالية نحو العراق على عنصرين مهمين، الأول هو بناء علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية وفتح جسور الحوار البناء والتعاون مع جميع الأطراف في العراق، والثاني هو تعبئة دول الجوار العراقي لدعم مسار التطبيع بين مختلف مكوناته الاجتماعية والسياسية. فظهور التعاون الإقليمي أثبت أن تركيا تحاول أن تتبع سياسة تجنح نحو الإيجابية في

معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك مع العراق، وعلى رأسها الأمن. فهي تتبع هذه السياسة من منظور إقليمي للتعاون والتنسيق من أجل السلام والأمن والرفاه الاقتصادي للمنطقة. ويمكن لتركيا أن تحقق أهدافها هذه عن طريق العلاقات الاقتصادية التي تستند إلى مفهوم النظام الأمني المشترك، بدلاً من الأحلاف العسكرية التي تولد القلق لدى الدول المحيطة.و انطلاقاً من ذلك يمكن لتركيا أن تحقق مكاسب مهمة في مجال تأثيرها الإقليمي إذا وضعت على سلم أولويتها هدف الموازنة بين العمل المشترك في إطار التعاون الأمني للمنطقة وإمكانية الاستفادة من الموارد الجيو – اقتصادية فيها(٨٠).

إن الاهتمام بالعوامل الإقتصادية في توجهات السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية أسهم في تنويع العلاقات مع العراق، وشهدنا إنتقالة من سياسة أسبقية الدوافع الأمنية التي كانت سائدة في التسعينات، إلى سياسة تسيطر عليها الإعتبارات الإقتصادية. ولم تقتصر مهمة تغيير السياسة الخارجية والأمنية التركية تجاه العراق على القادة الأمنيين والدبلوماسيين فحسب، بل أن رجال الأعمال الأتراك أيضاً قاموا بتأدية دورٍ مؤثرٍ في عملية تغيير تلك السياسات(٨١).

مع ذلك، لم تتخل حكومة حزب العدالة والتنمية التركي عن إستخدام الوسائل العسكرية بشكل كامل في تعاملها مع المسألة الكردية، وإنما الاعتماد على تلك الآليات قد تضاءل مقارنة بالعهود السابقة(٨٢). إذ أن التباين القائم بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية التركية لايتعلّق بالحاجة إلى مواجهة الأعمال المسلحة لحزب العمال الكردستاني، فهم متفقون على ذلك، ولكنهم مختلفون حول الطريقة المُثلى للتعاطي مع المسائل السياسية المتعلّقة بالأكراد. ونظراً إلى توتّر العلاقة مع الجيش بشأن موضوع الحجاب ومسائل أخرى متعلقة بالإسلام والعلمانية في تركيا،

فإن آخر ما يحتاجه حزب العدالة والتنمية هو أن يبدو متساهلاً مع حزب العمال الكردستاني(٨٣)، الذي إستمر مقاتلوه بشن الهجمات المسلحة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، ليخلقوا حالة من الذعر لدى الرأي العام التركي، مما يدفع الدولة التركية إلى العودة إلى الوسائل التقليدية للرد على تلك الهجمات بإتخاذ إجراءات عسكرية رادعة، والتخلي عن النهج الجديد الذي اتبعته حكومة حزب العدالة والتنمية في معالجة المسألة الكردية، الأمر الذي يخلق مناخ من العنف المتبادل الآخذ بالتصاعد(٨٤). وهذا ما كان يخدم مخططات مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تلك المرحلة، ويدعم دعوتهم لمواصلة العمل المسلح ضد الدولة التركية.

لقد بدأت طروحات حكومة حزب العدالة والتنمية بشأن القضية الكردية تؤثر في قسم من قادة المؤسسة العسكرية التركية، فقد صرح رئيس أركان الجيش التركي الجنرال يشار بويوكاينت (Buyucaant) في الثالث من آذار/ مارس ٢٠٠٨: "ان السلاح وحده لن يحل المشكلة الكردية في تركيا". كما أشار قائد القوات البرية التركية الجنرال ألكر باشبو غ (İlker Başbuğ) إلى وجود (حلقة مفرغة) تقود الشباب الأكراد للالتحاق بصفوف حزب العمال الكردستاني، وقال باشبوغ: "ثمة سببان رئيسيان يحولان هؤلاء الشباب المساكين إلى متمردين، هما الدعاية الفاعلة، والمزيد من البطالة والفقر"، وأضاف: "إذا استفاد هؤلاء الشباب من التدابير الاقتصادية المتخذة لتحسين الأوضاع في جنوب شرق الأناضول ذي الأغلبية الكردية، وفي موازاة استمرار الإجراءات العسكرية الفاعلة فإن الحملة ضد (إرهاب) حزب العمال الكردستاني ستحقق غايتها سريعاً"(٨٥).

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تحولت المشكلة الأمنية بين تركيا والعراق إلى مشكلة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بحسبان الأخيرة هي الدولة المحتلة للعراق والمعنية بالتالي بكل مايخص أمنه، وتم

تفعيل مستوى معين من التعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات المهمة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إدخال العراق طرفاً ثالثاً في هذا التعاون الأمني بغية إعداده لتحمل مسؤوليته في هذه القضية بعد الانسحاب الأمريكي الفعلي من العراق. وكان العراق وتركيا و الولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقوا عام ٢٠٠٨ على تشكيل لجنة أمنية مشتركة مهمتها إتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة نشاطات مقاتلي نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وضمن هذا السياق انعقدت اجتماعات عدة لهذه اللجنة الثلاثية، منها الذي عقد في اسطنبول في ١١ نيسان/ ابريل ٢٠١٠، والذي رأس وفود البلدان المشاركة فيه كل من، بشير أتالاي (Beşir Atalay) وزير الداخلية التركي، وشيروان الوائلي وزير الدولة لشؤون الأمن الوطني العراقي في ذلك الوقت، والجنرال جوزيف اندرسون (R. Anderson Brigadier General Joseph) رئيس أركان القوات الأمريكية في العراق في ذلك الوقت، واتفقوا على وضع خطط عمل مشتركة بشأن القضايا التي تخص عمل هذه اللجنة[٨٦].

وكان العراق وتركيا قد وقعا في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ على مذكرة تفاهم مشتركة، خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (٢٠٠٦-) لتركيا، تعلق جزء كبير من تلك المذكرة بقضايا الأمن المشترك بين البلدين وبسبل مكافحة (الإرهاب)، واتفق الجانبان على العمل سوية لإنهاء كافة العمليات (الإرهابية) سواء في العراق أو في تركيا، وأسهم هذا البروتوكول لاحقاً في دعم الموقف التركي في صراعه ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني[٨٧]. ومن التغييرات المهمة التي طرأت على طريقة تعامل تركيا مع قضايا الأمن المشترك مع العراق إبان حكومة حزب العدالة والتنمية، هي قيام تركيا بالتنسيق مع الحكومة العراقية المركزية والقوات المسلحة

العراقية وقوات الاحتلال الأمريكي قبل القيام بأي هجوم عسكري على مواقع حزب العمال الكردستاني شمال العراق على الحدود العراقية– التركية، وأصبحت أنقرة تهتم بإتخاذ إجراءات سياسية بموازاة إجراءاتها العسكرية، وذلك لتجنب أية توترات يمكن أن تنشأ، سواء في علاقات تركيا بالعراق، أو علاقاتها الإقليمية والدولية. فعندما توغلت القوات المسلحة التركية في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بعمق (٢٥)كم داخل الأراضي العراقية، على أثر هجمات لمقاتلي حزب العمال الكردستاني وقعت في المناطق الحدودية بين البلدين، وشمل الهجوم التركي قرى (قرة كول، دزكة، دوتازة، جبل رتش، بينداري، برواري، كاني سارك) في محافظة دهوك شمال العراق، وبلغت مساحة منطقة العملية ٦٠- ٧٠ كم٢[٨٨]، جاءت الإنتقادات العالمية والإقليمية لذلك الإجتياح ضعيفة، ذلك لأن تركيا قد أعلمت السلطات العراقية بنيتها القيام بتلك العملية العسكرية، كما أقنعت شركائها الإقليميين والدوليين بأن أنقرة سوف تلتزم بإحترام سيادة العراق خلال تلك العملية[٨٩].

قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في العاشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ بزيارة رسمية إلى بغداد، وقع خلالها مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على اتفاقية سميت بـ (الإعلان السياسي المشترك) الذي تأسس بموجبه (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا).. وقد أشار المراقبون إلى أن التوقيع على ذلك الإعلان يعد بداية لعهد جديد من العلاقات العراقية– التركية. وقال المالكي في المؤتمر الصحفي الذي أعقب توقيع الإتفاقية، في رده على سؤال بصدد وجود القوات التركية في شمال العراق: "إن هذا الوجود تاريخي، ومرتبط بالأوضاع الأمنية على الحدود بين البلدينوالسيطرة عليها، وإذا ماتحسنت الأوضاع الأمنية، فسوف تناقش هذه المسألة مستقبلا". وتضمن مجال التعاون الأمني والعسكري في هذه الإتفاقية البنود التالية:

- احترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر، ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل (الإرهابيين) والأسلحة غير الشرعية من والى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة ومنع جميع أشكال النقل المحظور، ويتضمن ذلك الدعم المالي واللوجستي وكل أشكال الدعم الأخرى لـ (لإرهابيين) والمنظمات (الإرهابية) وكذلك رفض استخدام اللغة المشجعة على العنف و (الإرهاب).
- إتمام الاتفاقية الإطارية العسكرية بين رئيسي أركان البلدين.
- بالإشارة إلى وطبقاً لـ (إعلان المبادئ بين رئيسي أركان الجيش في جمهورية العراق والجمهورية التركية)، دعم التعاون المستمر بين نائبي رئيسي أركان الجيش العراقي والتركي في جهودهما لإتمام اتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين.
- إتمام إجراءات اتفاقية محاربة (الإرهاب) بين جمهورية العراق والجمهورية التركية[٩٠].

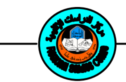
من المتوقع أن يكون هناك دور مؤثر للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا، فيما لو تبلورت إرادة سياسية قوية لدى حكومة البلدين لتفعيل بنود الاتفاقية وجعلها منطلقاً لتوسيع التعاون في المجالات كافة.

في الحقيقة إن المشكلة الأمنية بين العراق وتركيا معقدة ولا يتوقع حلها نهائياً على المدى المنظور، وستكون هنالك دائماً مشكلة ما توتر العلاقات بين البلدين مادامت حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق من جهة، وعدم سير تركيا باتجاهات وإجراءات مهمة نحو حل المشكلة الكردية في تركيا بالطرق السلمية والانفتاح الديمقراطي من جهة أخرى. فقواعد حزب العمال الكردستاني لايمكن إزالتها بالعمليات العسكرية فقط، بل تحتاج إلى تعاون أكراد العراق مع تركيا، وهذا أمر معقد هو الآخر، لأن أكراد العراق غير

متحمسين لاستفزاز عناصر حزب العمال الكردستاني تجنباً لقيام تلك العناصر بتنفيذ عمليات إرهابية داخل إقليم كردستان العراق، كما ان أكراد العراق يتخذون من قضية وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ورقة ضغط ومساومة في بعض الجولات السياسية مع تركيا. من جانبها تهدف تركيا من عمليات القصف الجوي والمدفعي المستمرة لمناطق في شمال العراق إلى الحد من حرية الحركة والانتشار لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، والضغط على أكراد العراق لدفعهم باتجاه التعاون مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، وليس لهذا القصف أية انعكاسات سياسية، إلا عندما يثير أكراد العراق هذا الموضوع إعلاميا وسياسياً للضغط على تركيا لتوقف عمليات القصف. في ضوء هذه التطورات نرى أن هنالك تحولاً قد حدث في التوجهات التركية السياسية والأمنية نحو العراق خلال عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، ففي السابق كانت تركيا بعيدة عن العراق، بالرغم من جوارها الجغرافي معه، وعندما تكون هنالك مصالح بين البلدين فإنها كانت محدودة، و محكومة بالإعتبارات الأمنية فقط[٩١].

خاتمة واستنتاجات

يتبين لنا من خلال دراسة طبيعة العلاقات المعاصرة بين تركيا والعراق في المجال الأمني، بأن قضية وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني المناهض للدولة التركية في بعض المناطق الجبلية النائية في شمال العراق، أضحت المحور الرئيس لترتيبات الأمن المشترك بين البلدين. فضلاً عن فاعلية تأثير تداعيات الأوضاع الأمنيةوالسياسية في العراق عامة، وإقليم كردستان العراق بخاصة، في المشهد الأمني والسياسي التركي، في المرحلة الحالية. وقد انعكست هذه الحقيقة بوضوح على أداء الحكومات وقيادات المؤسسة العسكرية المتعاقبة في تركيا، وعلى مضمون توجهاتها نحو العراق. وتوصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات، أبرزها:-



١- تأثرت العلاقات العراقية– التركية خلال الحرب الباردة بطبيعة تحالفات كل من البلدين الإقليمية والدولية، فتارة يصل مستوى التنسيق الأمني بين البلدين إلى درجة التحالف الإستراتيجي، وتارة يصنفان كخصمين ينتميان لمعسكرين مختلفين، ويعملان بالتضاد إبان عقود تلك الحرب.

٢- واجهت تركيا في تسعينات القرن المنصرم وضعاً مربكاً ومعقداً في توجهاتها نحو العراق، فمصالحها الإقتصادية مع العراق كانت تتقاطع مع مصالحها الأمنية. ومصلحتها في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الأخيرة تجاه العراق في تلك المدة، وبخاصة مايتعلق بتوفير الحماية والدعم للأكراد في شمال العراق، وتطبيق الحظر المفروض على العراق، كانت تتناقض مع المصالح الأمنية والمصالح السياسية الداخلية لتركيا.

٣- تتعامل الخطط العسكرية والأمنية التركية مع المناطق التي تسكنها الغالبية الكردية شمال العراق وجنوب شرق تركيا على إنها ساحة عمليات واحدة، تحوي ذات العناصر والمؤثرات المسببة للتوترات الأمنية في المدن التركية، المتمثلة بنشاطات حزب العمال الكردستاني.

٤- كان لوصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا أواخر ٢٠٠٢، الأثر البالغ في إرغام الأمريكان وحلفاؤهم على تعديل خطط وإستحضارات غزو العراق. وبخاصة بعد رفض البرلمان والحكومة التركية المشاركة في حرب إحتلال العراق. وكان لهذا الرفض تداعياته الواضحة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

٥- تغيرت التوجهات السياسية والأمنية التركية نحو العراق بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، وتحركت تركيا تدريجياً في العقد الماضي لإتخاذ وضع مختلف إزاء الشأن العراقي، إذ تعمل الحكومة التركية الآن على الانخراط في التطورات الجارية في العراق، والاتصال

بمختلف القوى السياسية والمكونات الاجتماعية العراقية، بما فيها القوى الكردية، ولم يقتصر هذا الأمر على علاقات ودعم الحكومة التركية للعراقيين التركمان فقط كما كان يجري في السابق، فضلاً عن المساهمة التركية في إشاعة الإستقرار السياسي والإقتصادي في العراق.

٦- إزداد حجم التنسيق والتعاون الأمني بين العراق وتركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، وبخاصة ما يخص قضية وجود قواعد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في بعض مناطق شمال العراق، وعلى عكس السنوات السابقة، فإن الحكومة التركية في الوقت الحاضر تقوم بإبلاغ الجانب العراقي بحجم وأهداف وحدود أي فعالية عسكرية تقوم بها في شمال العراق، بوقت مسبق أو متزامن مع العملية.

٧- لا يتوقع حل جميع المشاكل الأمنية بين العراق وتركيا بشكل نهائي، مالم يتوفر الاستقرار والانسجام بين أطراف العملية السياسية ومكونات المجتمع العراقي من جهة، وما لم تشرع الدولة التركية باتخاذ خطوات جريئة ومؤثرة باتجاه حل المشكلة الكردية وتلبية المطالب المشروعة لأكراد تركيا بالشكل الذي لا يهدد وحدة وسيادة الأراضي التركية من جهة أخرى.

الملحق (أ):نص قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (٦٨٨) المؤرخ في الخامس من نيسان/ أبريل ١٩٩١ الذي يتعلق بأوضاع الأكراد شمالي العراق

القرار ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته. بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.وإذ يشير في أحكام الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاقوإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي يتعرض له المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوي علية ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك وإذ يحيط علماً بالرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين ٣ و ٤ نيسان /ابريل ١٩٩١.وإذ يحيط علماً أيضاً بالرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين ٣ و ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩١.وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.وإذ يضع في اعتباره التقرير الذي أحاله الأمين العام والمؤرخ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩١. فإنه:

١- يدين القمع الذي يتعرض له المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية، وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

٢- يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة. بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.

٣- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق. ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها.

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق. وان يقدم على الفور وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة. تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع إشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.

٥- يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والسكان العراقيين المشردين.

٦- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه.

٧- يطالب العراق بالتعاون مع الأمين العام من اجل تحقيق هذه الغايات.

٨- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

اتخذ في الجلسة (٢٩٨٢) بأغلبية (١٠) أصوات مقابل (٣) أصوات (زمبابوي وكوبا واليمن)، وامتناع عضوين عن التصويت (الصين والهند).

المصدر

<http:// www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC-Res/S-RES-٦٨٨. pdf >

الملحق (ب): نبذة تاريخية عن حزب العمال الكردستاني PKK

حزب العمال الكردستاني أو PKK (Partiya Karkerên Kurdistan) هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية وماركسية- لينينية، هدفه إنشاء مايطلق عليه الحزب (دولة كردستان المستقلة) التي تضم المناطق التي يقطنها الأكراد في تركيا وإيران والعراق وسوريا. تأسس هذا الحزب في٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ في قرية (فيس) التابعة لقضاء (ليجة) في محافظة (ديار بكر) التركية على يد الناشط السياسي الكردي (عبدالله أوجلان) ومجموعة من رفاقه، وكان وقتها طالب في كلية العلوم السياسية في أنقرة. ولد زعيم الحزب أوجلان عام ١٩٤٧ في قرية

(عمرلي) في قضاء (هالفتي) في محافظة (أورفة). وكلمة (أوجلان) تركية تتكون من مقطعين، الأول (أوج) وتعني الثأر، والثانية (الان) وتعني الأخذ، بمعنى أن (أوجلان) تعني باللغة التركية (آخذ الثأر).

غادر أوجلان تركيا في ٧ تموز/ يوليو عام ١٩٧٩ إلى سوريا، ثم إلى لبنان، حيث أسس معسكر تدريب عسكري وسياسي لإعضاء الحزب في سهل البقاع اللبناني، الذي يخضع للسيطرة السورية. فر عدد كبير من أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى سهل البقاع بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠. وتلقى مقاتلي حزب العمال الكردستاني تدريبات مشتركة مع بعض الفصائل المسلحة الفلسطينية واللبنانية. تأسس الجناح العسكري للحزب في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٥ بإسم جبهة التحرير الوطني الكردستاني ERNK (Eniya Rizgariya Netawia Kurdistan)، ثم خفضت النشاطات العسكرية في معسكرات البقاع بضغط من الحكومة التركية، وبقيت مخيمات للاجئين فقط. عادت الحركة بكوادرها المسلحة إلى جبال كردستان العراق عقب نهاية حرب الخليج الثانية وفرض منطقة حظر الطيران شمال العراق عام ١٩٩١ وإستئنفت القتال ضد القوات التركية.

في ٧ أيار ١٩٩٢ بدأ إخلاء معسكر الحزب في سهل البقاع نهائياً من المقاتلين والأسلحة. في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ تم إبعاد أوجلان من سوريا، بسببالضغوط التركية الشديدة، التي كادت أن تتحوّل إلى حرب بين تركيا وسوريا، بحجة اتهام تركيا لسوريا بأنها تسمح لأوجلان ولحزب العمال الكردستاني بالتدريب والانطلاق من أراضيها ومن سهل البقاع اللبنانيوقد اضطرّ أوجلان عندها التوجه أولاً إلى روسيا، ثم إلى أوروبا، حيث حاول الحصول على حق اللجوء السياسي لكنه أخفق. وقد نجحت

المخابرات التركية بالتعاون مع مخابرات أجنبية أخرى باعتقاله يوم ١٥/ ٢/ ١٩٩٩ في نيروبي، عاصمة كينيا.

المصدر: وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع (٣٣)، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٠١-٢٢٥؛ السيد عوض عثمان، "حزب العمال الكردستاني التركي من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي"، مجلة السياسة الدولية، ع (١٤٩)، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ١٥٦.

الملحق (ج): أبرز العمليات العسكرية التركية في شمالي العراق بعد حرب الخليج الثانية

١- توغلت قطعات عسكرية تركية في ٧ آب/ أغسطس ١٩٩١ في شمال العراق، لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

٢- بدأت القوات التركية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ عملية عسكرية كبيرة ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، شارك فيها (٢٠) ألف جندي تركي، وتوغلت القوات التركية مسافة (١٥) كم في عمق الأراضي العراقية.

٣- بدأت القوات التركية في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ عملية عسكرية كبيرة ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، شارك فيها (٤٠) ألف جندي تركي، وتوغلت القوات التركية مسافة (٨) كم في عمق الأراضي العراقية.

٤- بدأت القوات التركية في آذار/ مارس ١٩٩٥ عملية عسكرية كبيرة ضد مقاتلي حزب.

٥- العمال الكردستاني في شمال العراق، شارك فيها (٣٥) ألف جندي تركي. وتوغلت القوات التركية مسافة (٤٠) كم في عمق الأراضي العراقية. وأطلق على العملية أسم (فولاذ).

٦- توغلت قطعات عسكرية تركية في تموز/ يوليو ١٩٩٥ مسافة (١٥) كم في عمق الأراضي العراقية.

٧- توغلت قطعات عسكرية تركية في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ في عمق الأراضي العراقية.

٨- شنت القوات التركية في المدة من أيار/ مايو – تموز/ يوليو ١٩٩٧ عملية عسكرية كبيرة، وتوغلت إلى مناطق أكثر عمقاً في شمالي العراق. وأطلق على العملية أسم (فولاذ ٩٧).

٩- بدأت القوات التركية في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ عملية عسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، شارك فيها (١٠) آلاف جندي تركي. وأطلق على العملية أسم (الشفق).

١٠- أعلنت تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ عن إقامة منطقة أمنية عازلة في شمال العراق بطول (٣٣٠) كم وعمق (١٥) كم، وتم نشر (٨٠٠٠) جندي تركي فيها، فضلاً عن معدات رصد الكترونية.

١١- بدأت القوات التركية في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ عملية عسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، شارك فيها (١٠) آلاف جندي تركي.

١٢- توغلت قطعات عسكرية تركية في شباط/ فبراير ١٩٩٩ مسافة (٦٠) كم في عمق الأراضي العراقية.
١٣- توغلت قطعات عسكرية تركية في أيار/ مايو ١٩٩٩ مسافة (٢٠) كم في عمق الأراضي العراقية.
١٤- توغلت قطعات عسكرية تركية في المدة من أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ مسافة (١٠)كم في عمق الأراضي العراقية.
١٥- توغلت قطعات عسكرية تركية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ في عمق الأراضي العراقية، بحجة مساعدة الفصائل الكردية العراقية على مواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

المصدر: "الحرب على العراق (١٩٩٠-٢٠٠٥)": يوميات – وثائق – تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ص ٤٦٨-٤٨٣؛ وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية، ط١، المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٤٩، ٣٣٢؛ العزاوي، المصدر السابق.

The Security Dimension in Iraqi – Turkish Relations

By: Mr Wathiq Mohammed Barrak Al - Saadoun
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

Iraq and Turkey often connected with mutual and security issues, and the treatments of these issued differed according to the internal conditions of both of them, regional and international positions. The interlocking of international relations as a result of increasing of exchanged interests between different states; that made facing security

risks as a necessary matter because of challenges against most of states which imposed by these risks. After the AKP has assumed power in Turkey in late ٢٠٠٢, the principle of cooperation in the Turkish security and political view on the range of the region including Iraq became not only a mere opportunity but a necessary step to guarantee a fruitful and peaceful future in the region. Also, Turkey realizes that Turkish security is with regional security; since in case if not solving these problems that will affect Turkey directly which lead to doubled impacts on Turkey, therefore, for its security safety and to support neighboring states, Turkey adopted an excellent attitude and successful policy toward Iraq after American invasion in April ٢٠٠٣.

الهوامش والمصادر

(١) معاهدة لوزان: هي المعاهدة التي وقعت في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٢٣، لتحل محل معاهدة (سيفر) ١٩٢٠ التي رفضها الأتراك لفرضها بنود مجحفة على الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وبموجب معاهدة لوزان صودق على انفصال البلاد العربية عن تركيا وعلى امتلاك بريطانيا لقبرص وامتلاك ايطاليا لجزر(الدوديكانيز)، بالمقابل استردت تركيا جزءاً من (تراقيا الشرقية) وجزيرتي (امبروز) و (تنيدوس) في بحر ايجة، لكن جزر بحر ايجة الأخرى أعطيت لليونان، كما أعيدت أزمير إلى تركيا. يمكن القول إن معاهدة لوزان كانت تعد نصراً للأتراك فقد حافظوا بموجبها على حدودهم القومية وتحرروا من السيطرة الأجنبية ونالوا

إستقلالهم الوطني. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار إسامة للنشر، (عمان، ٢٠٠٣)، ص ٣٢٠.

(٢) مصطفى كمال أتاتورك: بالتركية (Mustafa Kemal Atatürk)، ولد في ١٩ أيار/ مايو من العام ١٨٨١ في مدينة سلانيك اليونانية وكانت تابعة للدولة العثمانية وقتئذ، تلقّى مصطفى كمال دراسة عسكرية،وتولى مناصب مهمّة في الجيش العثماني، وشارك في عدة معارك، ظهر كبطل عسكري في معركة الدردنيل في العام ١٩١٥، وأصبح القائد الملهم لمعركة تحرير الأمة التركية في العام ١٩١٩، برز على الساحة العالمية في أوائل العشرينات من القرن الماضي كقائد منتصر هزم غزاة بلادهوبعد سلسلة من الانتصارات المؤثر ة ضد كافة الأعداء قاد أمته إلى الاستقلال التام، ثم قاد انقلاب ضد السلطان العثماني محمد السادس، ووضع حد للخلافة العثمانية والتي امتدت إلىأكثر من ستة قرون و أعلن قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. خلال فترة حكمه كرئيس طوال خمسة عشر عاماً وحتى وفاته في عام ١٩٣٨ حقق مصطفى كمال اتاتورك نقلة واسعة وسريعة من التجديد في الحياة السياسية والاجتماعية والتشريعية والاقتصادية والثقافية. ينظر:

Lord Kimros, Ataturk The Rebirth of Nation, (London,١٩٦٤), p ١٨.

(٣) إرسين كالايسي أوغلو، "السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية– التركية.. إلى أين"، المستقبل العربي، ع (٢٤٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٩)، ص٣٧.

(٤) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث، (دبي، ٢٠٠٥)، ص٢٠.

(٥) Helmut Mejcher, Iraq's External Relations ١٩٢١- ٢٦, Middle Eastern Studies, Vol .١٣, No. ٣, Taylor & Francis, Ltd, (London, ١٩٧٧), p ٣٤٢.

(٦) حسن العلوي، التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، دار الزوراء، (لندن، ١٩٨٨)، ص ١٧٣.

(٧) معاهدة (سعد آباد): هي معاهدة عقدت في الثامن من تموز/ يوليو عام ١٩٣٧ في قصر (سعد آباد) بطهران عاصمة إيران، بين المملكة العراقية والجمهورية التركية والمملكة الأفغانية وإمبراطورية إيران الشاهنشاهية، تضمن نص هذه المعاهدة تعهد أطرافها بـ " المشاركة بكل ماليديهم من وسائط للحفاظ على روابط الصداقة وحسن التفاهم بينهم، وتأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى، بضمانات إضافية ضمن نطاق عصبة الأمم المتحدة، وأن يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العام". وقع على المعاهدة عن العراق وزير الخارجية آنذاك (ناجي الأصيل)، وعن تركيا وزير خارجيتها (توفيق رشدي آراس)، وعن أفغانستان وزير الخارجية (فيض محمد خان)، وعن إيران وزير الخارجية (عناية الله سميعي). ينظر: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٤، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ص ٣٣٠- ٣٣٤.

(٨) عدنان مندريس: سياسي تركي ولد في منطقة آيدن غرب تركيا عام ١٨٩٩، حاصل على شهادة الحقوق، ويعد من ملاك الأراضي الزراعية، انتخب نائباً عن منطقة آيدن عند تشكيل المجلس الوطني التركي الكبير، في بداية الخمسينات من القرن العشرين أسس مندريس الحزب الديمقراطي ونال أغلبية ساحقة في انتخابات ١٩٥٠، شغل منصب رئيس وزراء تركيا لعشر سنوات وسمي برجل تركيا القوي، اعتقل على يد الانقلابيين العسكر عام ١٩٦٠، قدم للمحاكمة وإعدم عام ١٩٦١. ينظر:

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turky, Oxford University Press, (London,١٩٦٦), p ٦٦.

(٩) نوري باشا السعيد: أبرز السياسيين العراقيين أثناء العهد الملكي. ولد نوري بن سعيد صالح بن الملاّ طه القرغولي في محلة (تبة الكرد) بالقرب من ساحة الميدان ببغداد وذلك بحدود سنة ١٨٨٧، وتخرج من الأكاديمية العسكرية التركية في إسطنبول، خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل بن الشريف حسين في سوريا، وبعد إفشال تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا من قبل القوات الفرنسية، عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي. تولى منصب رئاسة الوزراء في العراق (١٤) مرة بدءاً من وزارة ٢٣ آذار/ مارس عام ١٩٣٠ إلى وزارة ١ أيار/ مايو عام ١٩٥٨.

قتل في تموز/ يوليو سنة ١٩٥٨. ينظر: البيطار، المصدر السابق، ص ص ١٠٣٧، ١٠٣٨.

(١٠) وقع ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، انضمت بريطانيا إلى هذا الميثاق في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٥، فأصبح يعرف بحلف بغداد، وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ انضمت إليه باكستان، وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ انضمت إليه إيران. ولمزيد من المعلومات ينظر: الحسني، المصدر السابق، ج٩، ط٧، ص ص ٢٤٩- ٢٧٤؛ ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية (١٩٢١- ١٩٥٦)، ط١، مركز العراق للدراسات، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ص ٢١١، ٢١٢.

(١١) وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية، ط١، المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ١٢٥.

(١٢) حصلت في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ حركة مسلحة في العراق أطاحت بنظام حكم عبدالكريم قاسم، وانتهى حكم عبدالكريم قاسم بإعدامه من خلال محكمة صورية عاجلة في دار الإذاعة في بغداد وسارع قادة الحركة إلى عرض جثته على شاشة التلفزيون في نفس اليوم. نصب قادة الحركة عبدالسلام محمد عارف رئيساً للجمهورية. في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر قاد عبدالسلام محمد عارف بالاتفاق مع بعض القادة العسكريين إنقلاباً عسكرياً وعمل على إبعاد جميع رموز حركة شباط/ فبراير ١٩٦٣ عن السلطة، وسجن قسم منهم، وركز مقاليد الحكم في يده. ينظر: البيطار، المصدر السابق، ص ص ٧٨٦، ٧٨٧.

(١٣) الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم الرسمي للوحدة بين مصر وسوريا والتي أعلنت في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر. اختير عبد الناصر رئيساً والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة. وفي عام ١٩٦٠ تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا. أنهيت الوحدة بانقلاب عسكري حصل في دمشق يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، وأعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٧١ عندما سميت باسمها الحالي جمهورية مصر العربية. ينظر: محمد شفيق غربال وآخرون،

الموسوعة العربية الميسرة، م١، دار نهضة بيروت للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٨٧)، ص ٦٤١.

(١٤) العلوي، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(١٥) رضوان، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(١٦) إبراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا، ط١، مركز الدراسات الإقليمية، (الموصل، ٢٠٠٨)، ص ص ٧-٢٩.

(١٧) إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٣٦٠.

(١٨) (إيران- كونترا غيت): الأسم الذي أطلق على القضية التي أثيرت منتصف الثمانينات جراء قيام إدارة الرئيس الأمريكي ريغان بعقد اتفاقاً سرياً مع إيران (بالرغم من القطيعة الدبلوماسية والعداء المعلن بين البلدين) لتزويدها بأنواع متطورة من الأسلحة بسبب حاجتها الماسة لها خلال حربها مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان من قبل فصائل مسلحة موالية لطهران، إذ كان الاتفاق يقضي ببيع إيران وعن طريق (إسرائيل) مايقارب (٣٠٠٠) صاروخ "تاو" مضادة للدروع وصواريخ (هوك) أرض- جو مضادة للطائرات. وفي آب/ أغسطس من عام ١٩٨٥، تم إرسال (٩٦) صاروخاً من نوع "تاو" من (إسرائيل) إلى إيران على متن طائرة (DC-٨) انطلقت من (إسرائيل)، فضلاً عن دفع مبلغ مقداره (١,٢١٧,٤١٠) دولار أمريكي لحساب الإيرانيين في مصرف في سويسرا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٨٥، تم إرسال (١٨) صاروخاً تم شحنها من البرتغال و (إسرائيل)، تبعها (٦٢) صاروخاً آخر أرسلت من (إسرائيل). وكانت المرحلة الثانية من هذا الاتفاق تقتضي بيع أسلحة أمريكية لإيران، واستعمال أموال الصفقة لتمويل حركات "الكونترا" المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا. ينظر:

"Iran-Contra Affair", History.com, ١٣ April ٢٠٠٩ <http://www.u-s- history .com/pages/h١٨٨٩.html>;" Iran Contra Scandal", Home.snu.edu, ١٣ April ٢٠٠٩.
<http://home.snu.edu/~dwilliam/s٩٨/usarab/icscandal.htm>

(١٩) العلاف، المصدر السابق، ص٥١٤.

(٢٠) تورغوت أوزال: سياسي تركي ليبرالي ولد في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧، تولى رئاسة الوزراء بالفترة من ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩. ثم تولى رئاسة الجمهورية من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ حتى تاريخ وفاته في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة، وتحسين العلاقات مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: "قصة الحكومات التركية .. من عهد اتاتورك إلى مرحلة اردوغان"، مقالة منشورة في صحيفة الجريدة (العراقية)– الالكترونية– على الشبكات المتصلة (الانترنيت)، متاحة على الرابط:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=١٣٦٨٧

(٢١) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جتكر، ط١، مطبعة العبيكان، (الرياض، ٢٠٠١)، ص ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢٢) جمال كمال إسماعيل كركوكلي، ((الموقف التركي من الاحتلال الأمريكي للعراق))، في: نوفل قاسم علي الشهوان وآخرون، (مستقبل علاقات العراق ودول الجوار)، سلسلة شؤون إقليمية، ط١، رقم (٣٢)، مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل، (الموصل، ٢٠١٠)، ص ص ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢٣) أحمد داؤد أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، ط١، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠١٠)، ص ٤٤٨.

(٢٤) Mahmut Bali Aykan, Turkish Perspectives on Turkish-US Relations concerning Persian Gulf Security in the Post -Cold War Era :١٩٨٩-

١٩٩٥, Middle East Journal, Vol ٥٠, No .٣, Middle East Institute, (USA, ١٩٩٦), p ٣٥٢.

(٢٥) "الحرب على العراق (١٩٩٠-٢٠٠٥)": يوميات– وثائق– تقارير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٤٦٣.

(٢٦) العلاف، المصدر السابق، ص٧٢.

(٢٧) بارك، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢٨) Morton I .Abramowitz, Dateline Ankara :Turkey after Ozal, Foreign Policy, No .٩١, Washingtonpost. Newsweek Interactive, LLC, (USA, ١٩٩٣), p ١٧٩.

(٢٩) أرطان أفاغل، سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ترجمة: لقمان عمر محمود النعيمي، نشرة ترجمات إقليمية، ع (٧)، (مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، ٢٠١٠)، ص ص ٢-٣.

(٣٠) كالايسي أوغلو، المصدر السابق، ص٤٣.

(٣١) وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع (٣٣)، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٢٠٩.

(٣٢) كرامر، المصدر السابق، ص ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٣٣) Abdullah Gül, "Turkey's Role in a Changing Middle East Environment", Mediterranean Quarterly, Vol. ١٥, No. ١, Duke University, (North Carolina, ٢٠٠٤), P. ٥.

(٣٤) بارك، المصدر السابق، ص ١٥.

(٣٥) Philip Robins, The Overlord State :Turkish Policy and the Kurdish Issue, International Affairs, Vol ٦٩, No.٤, (London,١٩٩٣), Blackwell Publishing on behalf of the Royal Institute of International Affairs, p ٦٧٠.

(٣٦) كرامر، المصدر السابق، ص ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٣٧) سليمان ديميريل: سياسي تركي ولد في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤. عمل رئيساً للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيساً للجمهورية التركية، وهو الرئيس

التاسع لتركيا. تولى رئاسة تركيا في المدة من ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٣ إلى ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٠. ينظر: " قصة الحكومات التركية ..."، المصدر السابق.

(٣٨) تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي المعروفة باسم الناتو (NATO) دلالة للحروف الأربعة التي ترمز لأسمها (North Atlantic Treaty Organization) إثناء تصاعد الحرب الباردة (١٩٤٥- ١٩٩١) في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، لمواجهة نفوذ الإتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، ثم منظومته الدفاعية (حلف وارشو) الذي تأسس عام ١٩٥٥، فبعد مفاوضات في واشنطن تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في نيسان/ أبريل ١٩٤٩، ليظهر إلى حيز الوجود نظام أمني مشترك يقوم على شراكة بين (١٢) بلداً هي : بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وفي عام ١٩٥٢ انضمت كل من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف. ثم دخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٥، وفي عام ١٩٨٢ أصبحت إسبانيا أيضا عضواً في الناتو. انضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٤ أصبحت كل من بلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا أعضاء في حلف شمال الأطلسي، أما كرواتيا وألبانيا فقد أصبحتا أعضاء في هذا الحلف في أبريل ٢٠٠٩. ينظر:

North Atlantic Treaty Organization (NATO), published Study, Center for Nonproliferation Studies,٢٠١٠.

(٣٩) رضوان، المصدر السابق، ص ص ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤٠) بارك، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٤١) أحمد داؤد أوغلو، المصدر السابق، ص ص ٤٤٨- ٤٤٩.

(٤٢) تانسو تشيلر: سياسية واقتصادية تركية، من مواليد إسطنبول أيار/ مايو ١٩٤٦، كانت أول امرأة تتولى منصب رئيس وزراء في تاريخ تركيا الحديث. لمزيد من التفاصيل ينظر: حنا عزو بهنان، ((تانسو تشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية))، مجلة دراسات إقليمية، ع (٩)، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٨)، ص ص ١٣٤- ١٥٢.

(٤٣) الداقوقي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٤٤) "الحرب على العراق..."، المصدر السابق، ص ٤٧٩.

(٤٥) Sabri Sayari, Turkey and the Middle East in the ١٩٩٠s, Journal of Palestine Studies, Vol. ٢٦, No. ٣ (Beirut, ١٩٩٧), University of California Press on behalf of the Institute for Palestine Studies, p ٤٧.

(٤٦) Eric Rouleau, Turkey : Beyond Atatürk, Foreign Policy, No. ١٠٣, Washingtonpost. Newsweek Interactive, LLC, (USA,١٩٩٦), p٧٢.

(٤٧) رضوان، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٤٨) "الحرب على العراق..."، المصدر السابق، ص ص ٤٨١، ٤٨٢.

(٤٩) نجم الدين أربكان: سياسي تركي عرف بتوجهاته الإسلامية، ولد في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٦، تولى رئاسة أحزاب "السلامة" و"الرفاه"، و"الفضيلة" الإسلامية، ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين ١٩٩٦ و١٩٩٧، توفي في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١. ينظر: صلاح الدين اونشار، اربقان والتيار الاسلامي، ترجمة: محمد الصفاصفي واحمد القطوري، ايتراك للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٢٦.

(٥٠) العلاف، المصدر السابق، ص ٧١.

(٥١) صدر القرار(٩٨٦) من مجلس الأمن الدولي في ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٩٥، وسمي بـ (برنامج النفط مقابل الغذاء)، ليمكَن العراق من بيع النفط الخام بمبلغ لايتجاوز مجموعه مليار دولار أمريكي كل (٩٠) يوماً واستخدام هذه العائدات النفطية لشراء الإمدادات الإنسانية. ولم يوافق عليه العراق حتى تاريخ شهر أيار/ مايو ١٩٩٦ وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بدأ العراق بتنفيذ هذا القرار بإشراف لجان خاصة من الأمم المتحدة. وانتهى العمل بهذا البرنامج عمليا في ٣١ كانون الأول /ديسمبر عام ٢٠٠٧. علماً أن العقوبات الاقتصادية على العراق كانت قد فرضت بموجب قرار مجلس الأمن (٦٦١) الصادر من مجلس الأمن الدولي في ٦ آب/ أغسطس سنة ١٩٩٠، عقب اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من آب/ أغسطس من العام ذاته. وكان مجلس الأمن قد طالب في القرار(٦٦١) جميع الدول بالامتناع عن أيه تبادلات تجارية مع العراق باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية. ينظر: أسماء ملكاوي، قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق (١٩٩٠ -

٢٠٠٠)، مقالة منشورة في موقع (الجزيرة نت) على الشبكات المتصلة (الانترنيت)، بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، متاحة على الرابط:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DC٧A٧٥DB-٤٧٤١-٤٥٢١-٨٤٠٥-٠B٢٦D٥CA٦٤E٥.htm

(٥٢) كرامر، المصدر السابق، ص ص ٢١٣، ٢١٤.

(٥٣) مصطفى بولند أجويد: سياسي تركي ولد في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٢٥، تزعم حزب الشعب الجمهوري للمدة من أيار/ مايو ١٩٧٢ إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠. تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي للمدة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨، وللمدة من ١٩٨٩ إلى تموز/ يوليو ٢٠٠٤. تولى رئاسة الوزراء عدة مرات: من ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ إلى ١٧ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٤. من ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ إلى ٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٧. من ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ إلى ١٢ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٩. من ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ إلى ١٩ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠٠٢. كان على رأس الحكومة التركية إبان مشاركة الجيش التركي بالعمليات العسكرية في جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، لذلك اشتهر أجاويد بين الشعب التركي بلقب فاتح قبرص". توفي أجويد في ٥ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠٠٦. ينظر: حامد محمد طه السويداني، "بولند اجويد ودوره في السياسة التركية ١٩٥٧-٢٠٠٢"، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ في كلية التربية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠١٠)، ص ص ٩-١٥.

(٥٤) رضوان، المصدر السابق، ص ص ٢٥٨، ٢٥٩، ٣٣٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٥٦) كرامر، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٥٧) أحمد داؤد أوغلو: وزير خارجية تركيا الحالي، ولد في مدينة (قونية) التركية عام ١٩٥٩، حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة (البوسفور) في اسطنبول، عمل في التدريس في جامعة (مرمرة) للمدة من (١٩٩٠- ١٩٩٩)، شغل بعدها منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة (بايكنت). حصل على درجة الأستاذية في عام ١٩٩٩. عين مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكومة في تركيا في خريف

٢٠٠٢. يوصف بمهندس السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) الحاكم. تسلم حقيبة وزارة الخارجية في ربيع عام ٢٠٠٩. له عدة مؤلفات في مواضيع التحليلات السياسية الإقليمية، والفلسفة السياسية المقارنة، وتاريخ الحضارات المقارن، والعلاقات الدولية. ينظر: أحمد داؤد أوغلو، المصدر السابق، ص ٦٤٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(٥٩) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، سلسلة شؤون إقليمية، رقم (٢٢)، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٩)، ص ٦٤.

(٦٠) بارك، المصدر السابق، ص ص ٣٤، ٣٥.

(٦١) كركوكلي، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٦٢) عمر جوكسيل إسيار، تحليل العلاقات التركية– الأمريكية ١٩٤٥-٢٠٠٤، ترجمة: لقمان عمر محمود، ترجمات إقليمية، ع (٤)، مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٩)، ص ٣.

(٦٣) رجب طيب أردوغان: سياسي تركي ذو ميول وتوجهات إسلامية، ولد في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٤ في حي شعبي فقير في بلدة "بايوغلو" بالجزء الأوروبي من إسطنبول، انهى دراسته الثانوية في عام ١٩٧٣ في معهد ديني للأمة والخطباء درس فيه الفقه والعقيدة والتجويد، ثم درس إدارة الأعمال في معهد "آقصري" للاقتصاد والعلوم التجارية، المعروفة الآن باسم كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة "مرمرة" في إسطنبول. بدء العمل السياسي خلال مدة دراسته الجامعية في حزب "السلامة الوطني" الذي أسسه نجم الدين أربكان. اضطر للابتعاد عن العمل السياسي بعد إنقلاب ١٩٨٠ الذي ألغى جميع الأحزاب السياسية، ومنها "السلامة الوطني"، عاد للعمل السياسي في عام ١٩٨٣ مع حزب "الرفاه" الذي شكله أربكان أيضاً. أصبح في عام ١٩٨٥ رئيسا لفرع حزب "الرفاه" في إسطنبول. فاز أردوغان بالانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٩٤ ليصبح رئيس البلدية المركزية "عمدة" لمدينة إسطنبول الكبرى، أنضم اردوغان إلى حزب "الفضيلة الإسلامي" الذي أسسه أربكان أيضاً في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، انشق أردو غان وقسم من رفاقه عن حزب الفضيلة الذي تم حله بقرار صدر عن

المحكمة الدستورية التركية في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ليشكلوا حزب "العدالة والتنمية" في ذات العام، وهو الحزب الثالث والتسعون بعد المئة من الأحزاب السياسية التركية. ينظر: شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان..مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، ط١، دار الكتاب العربي، (دمشق– القاهرة، ٢٠١١)، ص ص ١٥-١٨.

(٦٤) كركوكلي، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٦٥) مثنى علي المهداوي، " السياسة التركية تجاه العراق مابعد الانتخابات"، مجلة العلوم السياسية، السنة (١٧)، ع (٣٢)، (جامعة بغداد، ٢٠٠٦)، ص ١٧٣.

(٦٦) يتألف هذا المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس الأركان وقائد القوات البرية وقائد القوات البحرية وقائد القوات الجوية وقائد الجندرمة إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير الداخلية. وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي بموجب المادة (١١١) من دستور ١٩٦١، ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية وهو الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور التركي دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة. ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها. ويمارس هذا المجلس نفوذاً واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وهو مالا ينكره أحد من الأطراف السياسية وإن اختلفوا في توصيفه. ينظر: العلاف، المصدر السابق، ص ص ٤٨١، ٤٨٢.

(٦٧) كركوكلي، المصدر السابق، ص ٢٥٥، ٢٥٧.

(٦٨) هاني عادل ديميتري، " معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية"، مجلة السياسة الدولية، ع (١٥٢)، (القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١٤٦.

(٦٩) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيغي، ع (١٠)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي/ مركز الشرق الأوسط، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٢١.

(٧٠) إسيار، المصدر السابق، ص ٤.

(٧١) كركوكلي، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٧٢) محمد نورالدين، " كركوك: (بغداد تركيا).. حيث سقطت أنقرة بالضربة القاضية"، صحيفة الشرق القطرية، ٢٠٠٣/٤/١٤.
(٧٣) كركوكلي، المصدر السابق، ص ٢٥٨.
(٧٤) تشبينار، المصدر السابق، ص ٢١.
(٧٥) العلاف، المصدر السابق، ص ١٦٢.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٦٣.
(٧٧) تغيان، المصدر السابق، ص ٥٧.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٧٩) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، ع (١٠٥٨٩)، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٨.
(٨٠) أحمد داؤد أوغلو، المصدر السابق، ص ٢٠٧.
(٨١) Mesut Ozcan, From Distance to Engagement: Turkish Policy towards the Middle East, Iraq and Iraqi Kurds, Insight Turkey, Vol. ١٣, No. ٢, ٢٠١١, SETA Foundation for Political, Economic and Social Research (Ankara,Turkey), pp ٨٤, ٨٩.
(٨٢) Ibid, p ٨٦.
(٨٣) تشبينار، المصدر السابق، ص ٢٣.
(٨٤) Ozcan, Op. Cit, p ٧٨.
(٨٥) صحيفة الشرق الأوسط (السعودية)، ع (١٠٦٨٩)، ٤/ ٣/ ٢٠٠٨.
(٨٦) "Turkish – Iraqi – American Trilateral Security Committee Foucses on PKK Terrosim", US Embassy in Ankara, ١٢/ ٤/ ٢٠١٠.
(٨٧) Ozcan, Op. Cit, p ٧٩.
(٨٨) صحيفة الصباح (العراقية)، ع (١٣٣٩)، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٨.
(٨٩) Ozcan, Op. Cit, p ٧٧.
(٩٠) لقمان عمر محمود النعيمي، "ماذا ينتظر من تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا؟"، نشرة تحليلات إستراتيجية، السنة (٣)، ع (٣٩)، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، (الموصل، ٢٠٠٩)، ص ص ١، ٢، ٥، ٨.
(٩١) Ozcan, Op. Cit, p ٨٨.